10
سنوات من التطوير
QFMA

2017

QFMA

التقرير السنوي

هيئة قطر للأسواق المالية

Design
Sara Khalil - QFMA Inhouse

www.qfma.org.qa
ص. ب.: 25552 - الدوحة - قطر / هاتف: 44289999 974+

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قسما
بمن رفع
السماء

حضرة صاحب السمو الشيخ

تميم
بن حمد
آل ثاني

أمير البلاد المفدى

10
سنوات من التطوير
QFMA

قسما
بمن
نشر الضياء

قسما
بمن
نشر الضياء

تعرف على
أعضاء
مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي

رئيس مجلس الإدارة

محافظ مصرف قطر المركزي

سعادة الشيخ/ **عبد الله بن سعود آل ثاني**

تولى سعادة الشيخ عبد الله بن سعود آل ثاني منصب محافظ مصرف قطر المركزي في مايو 2006، بعد أن بدأ مسيرته المصرفية في عام 1981 فقد شغل سعادته منصب نائب المحافظ خلال الفترة 1990-2001. وشغل بعد ذلك منصب رئيس ديوان المحاسبة خلال الفترة 2001-2006، قبل أن يتولى منصبه الحالي. ويشغل سعادته كذلك منصب رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال منذ مارس 2012 ورئيس مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ورئيس لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر.

وقد تولى سعادته رئاسة مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) في عام 2013 ومؤسسة إدارة السيولة الإسلامية الدولية (IILM) حتى شهر ديسمبر 2013 وهو حالياً عضو في هاتين المؤسستين. كما يشغل منصب رئيس مجلس إدارة بنك قطر للتنمية إلى جانب كونه عضواً في مجلس إدارة المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار وقد تولى رئاسة مجلس إدارة المجلس النقدي الخليجي لعام 2014. ورئيس لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2015، ويشغل حالياً منصب عضو مجلس إدارة جهاز قطر للاستثمار.

نائب رئيس مجلس الإدارة

نائب محافظ مصرف قطر المركزي

سعادة الشيخ/ **محمد بن حمد آل ثاني**

تولى سعادة الشيخ محمد بن حمد آل ثاني منصب نائب محافظ ونائب رئيس مجلس إدارة مصرف قطر المركزي منذ مارس 2018، حيث يقوم سعادته ضمن مسؤولياته، بالإشراف على رقابة المصرف على المؤسسات المالية والتخطيط الاستراتيجي والبحوث المالية، فضلاً عن المسؤوليات الإدارية والتشغيلية. ولديه مسؤولية مشتركة مع سعادة المحافظ فيما يخص الاستثمار والسياسة النقدية للمصرف المركزي من خلال مختلف لجان المصرف.

وقد شغل سعادته قبل ذلك العديد من الأدوار الإدارية العليا حيث تولى سابقا منصب مدير ادارة المخاطر لدى مصرف قطر المركزي حتى عام 2012، وشغل بعد ذلك منصب الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس ادارة أسباير كتارا للاستثمار والتي انخرطت في مجموعة واسعة من الاستثمارات والعمليات في قطاع التجزئة والضيافة محليًا ودوليًا. كما شغل سعادته منذ عام 2013 منصب سكرتير الممثل الشخصي لسمو الأمير لشؤون المتابعة. إن سعادة الشيخ محمد حاصل على شهادة البكالوريوس في الدراسات المصرفية والمالية من جامعة قطر.

عضو

من ذوي الخبرة في مجالات عمل الهيئة

سعادة الدكتورة/ **حصة سلطان الجابر**

تتولى سعادة الدكتورة حصة الجابر منصب رئيس مجلس إدارة شركة تريو للاستثمار وهي شركة استثمارية تكنولوجية تعمل على استخدام الابتكارات التكنولوجية لمعالجة التحديات الأكثر إلحاحًا في مجال الرعاية الصحية في المنطقة، وإيجاد حل له. وهي رئيس مجلس إدارة الشركة القطرية للأقمار الصناعية "سهيل سات"، ورئيس مجلس إدارة شركة معلوماتية وهي شركة قطرية رائدة في تقديم خدمات وحلول تكنولوجيا المعلومات المبتكرة. الدكتورة حصة حالياً عضو في مجلس الشورى وتشارك كعضو في عدد من مجالس الإدارات بما في ذلك؛ مجلس فولكس واجن للإشراف، مجلس أمناء جامعة قطر، مجلس أمناء هيئة متاحف قطر، مجلس أمناء مكتبة قطر الوطنية، مجلس أمناء مؤسسة صلتك. وهي خبيرة في مجال التكنولوجيا والإعلام والاتصالات والتركيز على تأثير الاقتصاد الرقمي في الانتاجية والقدرة التنافسية. وقد شغلت الدكتورة منصب وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دولة قطر. وخلال فترة ولايتها، أشرفت على تحرير قطاع الاتصالات في دولة قطر، مما أدى إلى فتح آفاق رحبة لمرحلة متميزة جديدة.

عضو

ممثلاً عن وزارة المالية

سعادة السيد/ **خلف أحمد المناعي**

يتولى السيد خلف المناعي حاليا منصب وكيل وزارة المالية – بدرجة وزير، وهو عضو مجلس إدارة مصرف قطر المركزي، وكذلك عضو مجلس إدارة شركة قطر للتأمين، وعضو سابق في مجلس الشورى.

كما شغل السيد المناعي منصب مدير الشؤون المالية العامة بوزارة المالية، ومنصب وكيل وزارة مساعد بوزارة المالية.
والسيد المناعي حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة القاهرة.

عضو

من ذوي الخبرة في مجالات عمل الهيئة

سعادة الشيخ/ **سعود بن ناصر آل ثاني**

يتولى سعادة الشيخ سعود بن ناصر آل ثاني حاليا منصب مستشار وزير المالية، ويتولى عضوية مجلس الإدارة في قناة بي إن سبورت الرياضية، ونائب رئيس مجلس إدارة إس بي إن، وأول رئيس مجلس إدارة السكك الحديدية القطرية، وعضو مجلس إدارة في صندوق قطر للتنمية، وعضو مجلس إدارة صندوق الزكاة القطري، وعضو مجلس إدارة في هيئة الأوقاف القطرية (الأوقاف)، وكذلك نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس فريق كرة القدم في نادي الريان الرياضي، ورئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة الاستثمار والمالية في شركة أساس العقارية.

والشيخ سعود من ذوي الخبرة العالية في القيادة المالية، حيث يحمل مؤهلا علميا في إدارة الأعمال والمحاسبة من جامعة أوكلاهوما في الولايات المتحدة الأمريكية مع سجل حافل بأكثر من (20) سنة من الخبرة العملية في تقييم المخاطر، والكشف عن الاحتيال المالي وتنفيذ نظم الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى كفاءته في الإدارة والمحاسبة المالية، وخبرته في القوانين واللوائح المتعلقة بالأمور المالية، والموارد البشرية في القطاعين العام والخاص وعلى المستويين المحلي والدولي.

عضو

الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال

السيد/ **مايكل راين**

يتولى السيد مايكل راين منصب الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال. انضم راين إلى هيئة التنظيم في عام 2009 قادماً من "بنك أوف أميركا ميريل لينش" حيث تولى عدداً من المناصب العليا في لندن ودبلن، شملت الرئيس التنفيذي لـ"ميريل لينش الدولي المحدودة"، والمدير التنفيذي لـ"بنك أوف أميركا ميريل لينش" في إيرلندا.

وقبل الانضمام إلى "ميريل لينش"، كان راين قد شغل منصب نائب الرئيس في الاعتماد السويسري للمنتجات المالية، ومسؤولا في مكتب كادوالادر، ويكرشام، وتافت في نيويورك، حيث تخصص في قانون الشركات والأوراق المالية والبنوك.

كما أن السيد راين عضو في لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الرئيس التنفيذي

لهيئة قطر للأسواق المالية

ناصر أحمد الشيبي

عُين السيد/ ناصر أحمد الشيبي رئيسا تنفيذيا لهيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار الأميري رقم (88) لسنة 2009. وقد شغل قبل ذلك منصب نائب الرئيس التنفيذي لهيئة قطر للأسواق المالية، ورئيس مجموعة العمل المسؤولة عن تأسيس الهيئة منذ انضمامه إليها في 2006. كما شغل السيد الشيبي عددا من المواقع في شركة قطر غاز، وسوق الدوحة للأوراق المالية (بورصة قطر حاليا) من عام 1993 إلى 2005.

عُين السيد الشيبي نائبا لرئيس مجلس إدارة أكاديمية قطر للمال والأعمال في نوفمبر 2013.

ويتولى أيضا عضوية العديد من لجان الإشراف الوطنية مثل لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولجنة تطوير الأسواق المالية. وقد كان عضوا في لجنة تأسيس أكاديمية أسباير للرياضة.

بالإضافة إلى ذلك، يشارك السيد الشيبي أيضاً في عضوية عدد من لجان المنظمة الدولية لهيئات سوق المال بما فيها لجنة الرؤساء، ولجنة التنمية والأسواق الصاعدة، واللجنة الإقليمية لدول إفريقيا والشرق الأوسط. وعلى المستوى الإقليمي، كان السيد الشيبي رئيساً لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية للمدة 2012-2013.

هيئة قطر للأسواق المالية

2017 QFMA

10
سنوات من التطوير
QFMA

قطر ستبقى حرة

كلمتي

رئيس مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي

كلمة
رئيس مجلس الإدارة

تباشر هيئة قطر للأسواق المالية ومنذ تأسيسها، مهمة الحفاظ على استقرار أسواق المال في دولة قطر في ظل الأزمات المتلاحقة التي تواجه الإقتصاد العالمي في مختلف القطاعات وخصوصا قطاع الطاقة والصناعة.

كما تقوم الهيئة بدور كبير وتحمل على عاتقها مسؤوليات جسيمة من أجل المساهمة في تطوير سوق رأس المال القطرية وفقا لرؤية دولة قطر 2030 التي تعد بمثابة خارطة طريق واضحة المعالم لمستقبل دولة قطر، وتهدف إلى خلق توازن بين الإنجازات التي تحقق النمو الاقتصادي، وبين موارد الدولة البشرية والطبيعية، وتشكل تلك الرؤية منارة تهتدي بها كافة الجهات الرسمية والخاصة من أجل نهضة الدولة وتطورها

لقد بذلت هيئة قطر للأسواق المالية وبالتعاون والتنسيق مع بقية الجهات التنظيمية والإشرافية والرقابية على القطاع المالي في الدولة جهودا كبيرة خلال الفترة الماضية من أجل استمرار حفاظ سوق المال القطري على مكانته الرائدة على مستوى المنطقة والعالم، وذلك وفقا للعديد من التصنيفات الدولية الصادرة عن كبرى الجهات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية.

إن انعكاس تلك التصنيفات يتجلى بشكل واضح في استمرار محافظة السوق القطرية على مرتبة السوق الناشئة، بعد ترقيتها من سوق مبتدئة على أكثر من مؤشر، لتكون بذلك ضمن أفضل أسواق المال وأكبرها في المنطقة، فضلا عن إحتفاظها بمركز متقدم في مؤشر تطور الأسواق المالية الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي ضمن تقرير التنافسية الدولي، بالإضافة الى أن التشريعات المنظمة لسوق المال القطرية الصادرة عن الهيئة تعتبر أفضل تشريعات عربية، وضمن المراكز الأولى والمتقدمة على المستوى الدولي.

لقد تكللت جهود هيئة قطر للأسواق المالية والأجهزة التنظيمية والإشرافية والرقابية على القطاع المالي خلال النصف الثاني

CHAIRMAN

من العام 2017 وبشكل خاص في تحقيق نجاح قياسي والتصدي لمحاولات دول الحصار الجائر المفروض على الدولة من أجل الإضرار بالقطاع المالي القطري. لقد كان للإجراءات والقرارات التي أصدرتها الهيئة دورا فاعلا في تعزيز مسيرة سوق المال في دولة قطر في ظل الحصار، ليس هذا وحسب، بل وتحقيق مزيد من الإنجازات والتطور لهذه السوق أيضا، وجعلها أكثر صلابة وصمودا في مواجهة أي تقلبات مفاجئة أو خطط تخريبية قد تحاك للنيل مما وصلت اليه أسواق المال القطرية من تطور.

وفي الوقت الذي تواصل فيه هيئة قطر للأسواق المالية جهودها الحثيثة لضمان الحفاظ على منجزات ومكتسبات أسواق رأس المال في قطر، فإن طموحات الهيئة لا تتوقف عند ذلك فهناك الكثير من الإجراءات والخطوات التي يمكن تحقيقها في سبيل مزيد من التطور والتقدم لهذه الأسواق بما يعود عليها وعلى الدولة بالتقدم والخير الوفير.

وهنا لا بد من التأكيد على أن الإقتصاد القطري قد ظل ومنذ عدة سنوات، يحقق المزيد من النجاحات والإنجازات الكبيرة التي تساهم بوضوح في إرساء بنية اقتصادية قوية ومتطورة من أجل الإنجاز الأكبر والمتمثل في استضافة مونديال كأس العالم لكرة القدم في عام 2022.

وفي الختام، أنتهز هذه الفرصة لأرفع أسمى آيات الشكر والتقدير إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى "حفظه الله"، وإلى سمو الشيخ عبد الله بن حمد آل ثاني، نائب الأمير، و إلى معالي الشيخ عبدالله بن ناصر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، على التوجيهات الحكيمة والاهتمام والدعم المستمر الذي تحظى به هيئة قطر للأسواق المالية.

كما أتوجه بالشكر والتقدير لكافة الوزارات والجهات الحكومية والمؤسسات والهيئات العاملة في الدولة لتعاونها مع الهيئة من أجل تحقيق الأهداف والطموحات المرجوة.

عبدالله بن سعود آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

كلمة
الرئيس التنفيذي

تبذل هيئة قطر للأسواق المالية قصارى جهدها من أجل المحافظة على ما تحقق من إنجازات خلال الفترة الماضية تتعلق بتطور سوق رأس المال القطرية.

ورغم الكثير من التحديات الإقليمية والدولية التي واجهت ولا تزال تواجه أسواق المال في المنطقة، إلا أنه وبفضل الجهود المثمرة التي قامت بها الهيئة وبالتعاون مع كافة الأجهزة التنظيمية والإشرافية والرقابية على القطاع المالي في الدولة، فإن سوق رأس المال القطرية نجحت في تجاوز أية ثار جانبية كان يمكن أن تتأثر بها السوق، بل إن هذه الجهود قفزت بتصنيفات سوق المال القطرية الى مراكز متقدمة في تصنيفات المؤسسات الدولية المتخصصة والمعنية بمتابعة أداء أسواق رأس المال عبر العالم.

لقد حققت الهيئة نجاحا قياسيا في مواجهة الحصار الجائر المفروض على دولة قطر، وتبنت إجراءات وسياسات فاعلة دعمت السوق خلال العام المنصرم، كما كان لتوجه الهيئة نحو مضاعفة جهودها في الحفاظ على مكتسبات سوق رأس المال دورا فاعلا نحو تعظيم تلك المكتسبات والمنجزات لسوق رأس المال في الدولة.

لقد أطلقت هيئة قطر للأسواق المالية خطتها الاستراتيجية حتى العام 2022، متبنية فيها ما يضمن أفضل النتائج بما يخدم رؤية قطر الوطنية واستراتيجية القطاع المالي في الدولة، وبما يحقق التطور المطلوب في قطاع سوق رأس المال.

ولا تكتفي هيئة قطر للأسواق المالية بالإجراءات والتشريعات التي تصدرها، بل إنها ولضمان إنجاز طموحاتها وتطلعاتها كما ينبغي، تعمل باستمرار على متابعة تقييم تلك الإجراءات والتشريعات لمعرفة مدى تأثيرها على كافة الأطراف المعنية في السوق من أجل اتخاذ القرارات المناسبة لتطويرها وتحديثها في الوقت المناسب، حيث أن الهدف الأساسي منها يتمثل في ضمان استقرار السوق وحمايته والمتعاملين فيه.

C E O

إن هيئـة قطـر للأسـواق الماليـة تمضـي قدمـا وبخطوات حثيثـة ومدروسـة نحـو مواصلة جهـود تطويـر سـوق رأس المـال في الدولـة، وبغـض النظـر عن كل الظـروف المحيطـة في المنطقـة، وبغـض النظـر عن كل التحديـات الاقتصاديـة العالميـة، حيـث سـتواصل عملها في سـبيل التطويـر المؤسسـي وبنـاء القدرات، من أجـل ضمان محـافظة الهيئـة على أعلى مسـتويـات الكفاءة الرقابيـة، بما يسـاهم في تعزيـز اسـتقلاليتهـا، وضمان تواجـدها التنـافسي القوي كعضـو فاعـل في المنظمـة الدوليـة لهيئـات الأسـواق الماليـة.

وتؤكـد هيئـة قطـر للأسـواق الماليـة أن كـافة جهودهـا وإجـراءاتها ما كـانت لتتحقق لـولا دعـم القيـادة الحكـيمة والتوجيهـات المسـتمرة للمسـؤوليـن المعنييـن ومجلس إدارتهـا، فضـلا عن دور الأطـراف الفاعـلة في سـوق رأس المـال كبورصـة قطـر، شركـة قطـر للإيـداع المركـزي للأوراق الماليـة، شركـات الخدمـات الماليـة، الشـركـات المسـاهمة العامـة المدرجـة للتـداول، وعمـوم المتعامليـن في السـوق.

“

ناصـر أحمـد الشـيبي
الرئيـس التنفيـذي

10
سنوات من التطوير
QFMA

تسمو بروح الأوفياء

سوق رأس المال القطري

10

سنوات من التطوير

QFMA

بدايات الشركات المساهمة في قطر تشريعيا

سنة 1957

تأسست أول شركة مساهمة قطرية بإسم "شركة قطر للملاحة" بتاريخ يوليو 1957 وتعدل اسم الشركة ليصبح "شركة قطر الوطنية للملاحة والنقليات المحدودة" بموجب التعميم رقم (128) لسنة 1958.

سنة 1961

القانون رقم (3) لسنة 1961 بشأن تنظيم شركات المساهمة.

سنة 1964

مرسوم رقم (1) لسنة 1964 بتأسيس شركة مساهمة قطرية باسم شركة قطر للتأمين.

سنة 1964

مرسوم رقم (7) لسنة 1964 بتأسيس شركة مساهمة قطرية باسم بنك قطر الوطني.

التعامل بالأوراق المالية قبل تأسيس سوق الدوحة

10

- تداولات في سوق غير منظم.
- مكاتب وساطة غير متخصصة أو مرخصة.
- غياب أسس سليمة للتداول وانعدام الرقابة والشفافية والإفصاح.
- غياب أسس سليمة وآلية حديثة لتحديد السعر العادل للأوراق المالية بناء على العرض والطلب.
- الحاجة الماسة لتنظيم سوق الاوراق المالية بما يكفل سلامة التعامل وحماية المستثمر.

قطاع سوق رأس المال قبل إنشاء الهيئة

- **تشريع واحد:**
القانون رقم (14) لسنة 1995 بإنشاء سوق الدوحة للأوراق المالية، ولائحته الداخلية.

- **سوق واحدة:**
سوق الدوحة للأوراق المالية 1997، وبلغ عدد الشركات المدرجة في السوق حينها 17 شركة بقيمة سوقية بلغت نحو مليار ريال قطري و7 شركات وساطة.

- **نشاط واحد:**
بيع وشراء أسهم 17 إلى 33 شركة مدرجة بين 1997 - 2005.

- **ورقة مالية واحدة:** أسهم.

تأسيس
هيئة قطر للأسواق المالية

مراحل تطور قانون
هيئة قطر للأسواق المالية

2005

تأسست هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القانون رقم (33) لسنة 2005، وهي هيئة رقابية مستقلة تختص بالإشراف على الأسواق المالية والشركات المرخص لها بممارسة الأنشطة المتعلقة بالتعامل في الأوراق المالية في أو من دولة قطر.

2007

في سبتمبر عام 2007 تم إخطار السوق بالانتقال الرسمي للمهام التنظيمية والإشرافية والرقابية إلى الهيئة .

2008

أصدرت الهيئة اللائحة المنظمة لعملها.

2009

صدر قانون رقم (10) لسنة 2009 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (33) لسنة 2005 بشأن هيئة قطر للأسواق المالية

2012

صدر القانون رقم (8) لسنة 2012 بشأن هيئة قطر للأسواق المالية ليحل محل القانون رقم (33) لسنة 2005 وتعديلاته، وليؤكد على استقلالية الهيئة وتمتعها بكافة الصلاحيات التنظيمية والإشرافية والرقابية اللازمة لممارسة مهامها وفقاً لأحكامه.

الأوراق المالية
بعد إنشاء الهيئة

* أسهم.
* سندات حكومية.
* أذونات خزينة.
* وحدات استثمارية للصناديق.
* سندات وصكوك للشركات المساهمة المدرجة.
* حقوق الاكتتاب.

أسواق رأس المال
بعد إنشاء الهيئة

تطور مستمر

* سوق رئيسية للشركات المساهمة.
* سوق الصناديق الاستثمارية ETF.
* سوق أدوات الدين (سندات وصكوك - سندات حكومية وأذونات خزينة).
* سوق ثانية للشركات الصغيرة والمتوسطة (SME).
* شركات مركز قطر للمال.

أنشطة الخدمات المالية
بعد إنشاء الهيئة

بلغ عدد أنشطة الخدمات المالية المرخصة من قبل الهيئة بعد إنشائها (19) نشاطا

* تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير.
* تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الشخص نفسه.
* تزويد السيولة.
* صانع السوق.
* إدارة الاستثمار في الأوراق المالية.
* التداول بالهامش.
* اقراض واقتراض الأوراق المالية.
* تقديم المشورة بشأن الأوراق المالية.
* تقديم خدمات حفظ الأموال (النقود أو الأوراق المالية).
* أمانة الاستثمار.
* التعهد بتغطية إصدار الأوراق المالية.
* الأعمال والخدمات التي تمارسها الأسواق المالية المنظمة.
* الأعمال والخدمات التي تمارسها شركة مقاصة.
* الأعمال والخدمات التي تمارسها جهة الإيداع.
* القيام بمهام مستشار إدراج في سوق الشركات الناشئة.
* التدقيق الخارجي على الجهات المدرجة والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.
* التقييم المالي للجهات المدرجة والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.
* إدارة إصدار الأوراق المالية.
* الأعمال والخدمات والأنشطة الأخرى التي تحددها اللوائح والأنظمة الصادرة عن الهيئة.

أهم التشريعات التي أصدرتها الهيئة

أصدرت الهيئة (40) تشريعا منذ إنشائها

قواعد إدراج وحدات صناديق الاستثمار 2012

إجراءات عمل لجنة التحقيق ولجنة المحاسبة 2006

معايير الدخول المكفول للسوق

الضوابط والإجراءات التنظيمية للسماح للشركات بشراء أسهمها / 2006

إقراض واقتراض الأوراق المالية / 2012

نظام الاستحواذ والاندماج 2014

إجراءات الشكاوى 2009

Offering & Listing of Securities Rulebook / 2009

Financial Services Rulebook 2009

نظام الخدمات المالية 2009

ضوابط أسهم تحفيز الموظفين

Offering & Listing of Securities on the Venture Market Rulebook / 2011

نظام طرح وإدراج الأوراق المالية 2010

Procedures of Investigation Committee & Disciplinary Committee / 2009

لائحة تسوية المنازعات / 2010

قواعد بيع حقوق الاكتتاب/ 2006

QSE Rulebook 2010

Direct Market Access Standards 2012

قواعد ترخيص وتنظيم جهة الإيداع / 2006

إجراءات عملية البيع على المكشوف المغطى

معايير الملاءة المالية لشركات الخدمات المالية 2013

معايير الدخول المكفول للسوق / 2012

Governance Code for Companies & Legal Entities Listed in the Main Market /2016

ضوابط تحول الشركات إلى شركة مساهمة عامة لإدراجها

دليل قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب / 2010

قواعد التداول بالهامش 2014

قواعد طرح وإدراج السكوك والسندات / 2011

إجراءات إلغاء الإدراج للتحول لنوع الشركة

نظام طرح وإدراج الأوراق المالية في السوق الثانية / 2011

قواعد التعامل في البورصة 2010

نظام المدققين الخارجيين والمقيمين الماليين للجهات المدرجة والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة / 2014

Anti-Money Laundering and Combating Terrorist Financing Rules / 2010

Dispute Settlement Regulation / 2010

قواعد نشاط مزود السيولة / 2012

10
سنوات من التطوير
QFMA

سيروا على نهج الألى سيروا

الاقتصاد القطري والتصنيفات الدولية

الاقتصاد القطري والتصنيفات الدولية

الاقتصاد القطري

بالرغم من كل التحديات الاقتصادية العالمية، ومحاولات دول الحصار في التأثير على اقتصاد دولة قطر، إلا أن الاقتصاد القطري لا يزال يحتفظ بالمرتبة الأولى على مستوى دول الخليج في معدل النمو المتوقع من جانب صندوق النقد الدولي (أكتوبر 2017) والبالغ 2.52%.

لقد كانت التوجيهات الأميرية للاقتصاد الوطني واضحة ومحددة المعالم والأهداف. حيث شدد سمو الأمير المفدى في خطابه الأول بعد فرض الحصار على قطر في يونيو الماضي على ضرورة فتح الاقتصاد الوطني للمبادرات والاستثمار، بحيث ننتج غذاءنا ودواءنا وننوع مصادر دخلنا، ونحقق استقلالنا الاقتصادي ضمن علاقات ثنائية من التعاون مع الدول الأخرى في محيطنا الجغرافي وفي العالم أجمع، وعلى أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل.

في الواقع، كان لتلك السياسات والتوجيهات تأثيرا إيجابيا كبيرا على متانة وقوة الاقتصاد القطري، وتعزيز قدرته على التكيف مع الضغوطات المتزايدة التي فرضت عليه من جراء الحصار، وهو ما أكدت عليه بعثة صندوق النقد الدولي خلال زيارتها الأخيرة إلى دولة قطر في أغسطس 2017، حيث أشارت في تقريرها الصادر بعد الزيارة إلى أن اقتصاد دولة قطر وأسواقها المالية مستمرة في التكيف مع تبعات وآثار الحصار المفروض على الدولة، وأن هناك تحسن في الموقف المالي للاقتصاد القطري نتيجة إجراءات خفض النفقات وزيادة الإيرادات غير النفطية.

ومن خلال استعراض شامل للخارطة الاقتصادية، يمكن القول أن الاقتصاد القطري فضلا عن تسجيله أعلى معدل نمو في المنطقة خلال عام 2017، وأعلى دخل للفرد في العالم وفق العديد من المؤسسات الدولية، فقد استهل اقتصادنا العام الجديد باستثمارات خارجية تشهد نمواً متزايداً، وبموازنة تتضمن زيادة في الإنفاق وارتفاعاً في العائدات.

ومن المتوقع أن تزيد النفقات القطرية على المشروعات الكبرى خلال عام 2018، وتستهدف مشاريع في مجالات التعليم والرياضة والصحة والعقارات والبنية التحتية استعداداً لاستضافة فعاليات كأس العالم لكرة القدم في 2022، بالإضافة إلى خطط الدولة لدعم القطاع الخاص بهدف تشجيع التنوع الاقتصادي، والتركيز على مشاريع الأمن الغذائي، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير الهياكل الأساسية في المجالات الاقتصادية ومناطق التجارة الحرة.

يتطلع الاقتصاد القطري نحو المستقبل ويمضي قدما بخطى راسخة وقرارات وتشريعات فاعلة، وذلك وصولا إلى هدف إنجاز رؤية قطر الوطنية 2030، وتحقيق تنويع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد القطري، فضلا عن تطوير وتنشيط دور القطاع الخاص.

لا تـــزال قـوة الاقتصـاد القطـري والمزايـــا الكثيرة التي يتمتـع بها خاصة في مجـال الحوافـز الضـريبيـة وغيرها، تجعـل منه اقتصـاد جـاذبا للاسـتثمارات القطريـة وغير القطريـة، وتبـذل دولـة قطـر جهـودا كبيـرة للاسـتفـادة من عائـدات قطـاع الطاقـة في إرسـاء قاعـدة صناعيـة متينـة، وإنجـــاز بُنيـة أسـاسيـة متطـورة قـادرة على خدمـة الصناعـات الوطنيـة، والاستجابـة لاحتياجاتها وتحدياتها المسـتقبليـة وزيـادة مسـاهمة القطـاع غير النفطي في إجمالـي النـاتـج المحلـي.

أهـم مؤشـرات الاقتصاد القطري

المؤشـــــر	2017	2016
* الناتج المحلـي الإجمالي بالأسعار الجاريـة (مليـار ريـال قطـري)	610.08	554.99
* الناتج المحلـي الإجمالي بالأسعار الجاريـة (مليـار دولار أمريكـي)	167.15	152.05
* نصيـب الفـرد من الناتج المحلـي (ألـف ريـال قطري)	224.00	212.00
* نصيـب الفـرد من الناتج المحلـي (ألـف دولار أمريكـي)	61.37	58.08
* عـدد السكـان بمنتصـف العـام (بالمليـون فـرد)	2.72	2.62

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

الاقتصاد القطري والتصنيفات الدولية

التصنيفات الدولية

التصنيف الائتماني

موقع تريدنج ايكينومكس للاحصائيات الاقتصادية - يناير 2017

اعتادت دولة قطر أن تحظى بتصنيفات سيادية ائتمانية عالية نظرا لقوة الاقتصاد الوطني وكفاءته المالية، حيث تندرج ضمن قائمة تصنيفات **(AA)** التي تحتل الدرجة الاولى، وبذلك يعد تصنيف قطر السيادي الأقوى على مستوى منطقة الخليج العربي، ومن أقوى التصنيفات العالمية.

وبالرغم من أن مؤسسات التصنيف الدولية قامت في أعقاب الإعلان عن الحصار الجائر بخفض التصنيف الإئتماني مباشرة لدولة قطر، وذلك كإجراء تحوطي من جانب تلك المؤسسات للآثار المحتملة للحصار، لكن هذا التخفيض يخضع في الوقت الحالي لإعادة نظر من جانب تلك المؤسسات في ضوء عدم تأثر الاقتصاد القطري فعليا بالحصار المفروض على قطر منذ الخامس من يونيو 2017، واستمرار الأداء الإيجابي للاقتصاد. وفي ظل ذلك، حازت دولة قطر على تصنيف **(AA-)** من قبل وكالة ستاندرد أند بورز العالمية ودرجة **(AA3)** من وكالة موديز، ووفقا لهذه الدرجات فإن التصنيف السيادي للدولة يعبر عن مستوى جدارة إئتمانية عالية ومخاطر محدودة جداً .

التنافسية الدولية

تقرير التنافسية الدولية 2017/ 2018 الصادر عن المؤتمر الاقتصادي العالمي

جاء الاقتصاد القطري في عام 2018/2017 في المرتبة **الثانية عربيا** والخامسة والعشرين على المستوى الدولي على سلم التنافسية الدولية، من بين **137 إقتصاد دولة** وفقاً للتقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

الحرية الاقتصادية

التقرير السنوي 2017 عن الحرية الاقتصادية للعالم (مؤسسة هيرتيدج للأبحاث والتعليم)

تم تصنيف الاقتصاد القطري ضمن الفئة الأكثر حرية اقتصادية (الفئة الثانية) والتي تشمل كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وذلك وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2017 الصادر عن مؤسسة هيرتيدج للأبحاث، حيث احتل الاقتصاد القطري المرتبة **الثانية عربيا** والمرتبة التاسعة والعشرين على المستوى الدولي من بين **180 دولة** شملها التصنيف.

محاربة الفساد

مؤسسة الشفافية الدولية، مؤشر تصنيف الدول طبقا لجهود مكافحة الفساد - 2017

حقق الاقتصاد القطري المرتبة **الثانية عربيا** والتاسعة والعشرين على المستوى الدولي في الجهود المبذولة لمحاربة الفساد من بين **180 دولة**، وذلك وفقا لتقرير مؤسسة الشفافية الدولية عن عام 2017.

مكافحة غسل الأموال

مؤشر بازل لجهود مكافحة غسيل الأموال 2017، الصادر عن معهد بازل للحوكمة

جاء الاقتصاد القطري في المرتبة **الثانية عربيا**، والأربعين على المستوى الدولي من بين **146 دولة** شملها التصنيف في مؤشر معهد بازل للحوكمة الصادر عام 2017، حيث حصل الاقتصاد القطري على 5.10 درجة، والتي تشير إلى احتمالية أقل من المتوسط لحدوث عمليات تمويل للإرهاب أو غسل للأموال في قطر.

التصنيفات الدولية لسوق رأس المال القطري

القيمة السوقية

لا يزال السوق القطري محافظا على المرتبة **الثانية عربيا** والسابعة عشر على مستوى دول أوروبا وافريقيا والشرق الأوسط من حيث القيمة السوقية للأسهم المدرجة بالسوق وفقا لإحصائيات اتحاد البورصات العالمي.

129.32

بالمليار دولار - 31 ديسمبر 2017

التصنيفات الدولية لتطور الأسواق المالية

حسب تقرير التنافسية الدولية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

2017 - 2018

أظهر تقرير التنافسية الدولية 2017-2018 الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، تفوق أسواق المال القطرية بصفة عامة وسوق رأس المال القطري بصفة خاصة على معظم الأسواق العربية في الترتيب العام للمؤشر الرئيسي الخاص بتطور الأسواق المالية، حيث احتل المرتبة الثانية عربياً. أما بالنسبة لمؤشره الفرعي المتعلق بكفاءة تطور الأسواق، فقد جاء في المرتبة الأولى عربياً، كما احتل المرتبة الثانية عربيا في مؤشره الفرعي الخاص بالثقة في الأسواق المالية.

2 عربياً

تطور الأسواق المالية*

والخامسة والعشرين على المستوى الدولي

1 عربياً

كفاءة تطور الأسواق المالية

والعاشرة على المستوى الدولي

3 عربياً — توافر الخدمات المالية

والتاسعة والعشرين على المستوى الدولي

1 عربياً — القدرة على تحمل التكاليف للخدمات المالية

والثامنة عشر على المستوى الدولي

1 عربياً — التمويل من خلال سوق الأسهم المحلي

والثانية عشر على المستوى الدولي

1 عربياً — توافر رأس مال المخاطر

والخامسة على المستوى الدولي

2 عربياً — الثقة بالأسواق المالية

والستون على المستوى الدولي

1 عربياً — تشريعات أسواق الأوراق المالية

والتاسعة على المستوى الدولي

* يقيس مؤشر تطور الأسواق المالية مدى قدرة الأسواق المالية (البنوك وسوق رأس المال) على تجميع المدخرات وإعادة توزيعها وتخصيصها للمشروعات ذات الإنتاجية والربحية المرتفعة بما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو بالاقتصاد وارتفاع مستويات الرفاهة للمقيمين به، وكذلك مدى قدرة الجهات الرقابية والتنظيمية القائمة على تنظيم الأسواق المالية على توفير الاستقرار للأسواق وحماية المتعاملين فيها.

حيث يتم قياس مدى تطور الأسواق المالية بنقطتين أساسيتين هما:

أولاً: مدى كفاءة تطور الأسواق المالية في تجميع المدخرات وإعادة توزيعها.

ثانياً: درجة ثقة المتعاملين في السوق المالي من حيث استقرار السوق وحماية المتعاملين فيه.

مجلس الإدارة

هيكلنا التنظيمي

مهامنا الأساسية

تهدف هيئة قطر للأسواق المالية إلى المحافظة على الثقة في نظام التعامل في الأسواق المالية، وحماية المستثمرين بالاوراق المالية والمتعاملين فيها، بما يضمن الاستقرار لهذه الأسواق، والحد من الأخطار التي قد تتعرض لها، وذلك من خلال الإجراءات التالية:

1. تنظيم الأسواق المالية، والإشراف والرقابة عليها.
2. تنظيم التعامل في أنشطة الأوراق المالية بما يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية.
3. توعية الجمهور بنشاط الاوراق المالية، وتشجيع الاستثمار فيه وتنميته.
4. مراقبة قواعد التعامل بين المستثمرين في أنشطة تداول الأوراق المالية وغيرها.
5. تطبيق سياسة الإفصاح بما يحقق العدالة والشفافية، ويحول دون تعارض المصالح، أو استغلال المعلومات الداخلية.
6. مكافحة أسباب وقوع الجرائم المتصلة بالأسواق المالية.
7. دعم الصلات والروابط، وتبادل المعلومات مع الأسواق المالية الخارجية والهيئات والمؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، للاستفادة من أساليب التعامل فيها، بما يساعد على تطوير الأسواق المالية القطرية.
8. إجراء الدراسات وجمع المعلومات والإحصاءات عن أنشطة الأسواق المالية ونشر التقارير الخاصة بها.

رسالتنا

حماية المستثمرين والمحافظة على استقرار ونزاهة وشفافية أسواق رأس المال وتنمية مستوى المهارة والمعرفة بما يدعم نمو وتنوع الاقتصاد الوطني.

قيمنا

النزاهة
التميز
العدل
المسؤولية
روح الفريق
الهوية

رؤيتنا

الارتقاء بأسواق رأس المال القطرية لتكون نموذجا للخدمات المالية.

رؤية قطر الوطنية 2030

تهدف الرؤية الوطنية

إلى أن تصبح قطر (بحلول 2030) دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلا بعد جيل. حيث تحدد الرؤية الوطنية لدولة قطر الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها على المدى الطويل، كما أنها توفر إطارا عاما لتطوير الاستراتيجية الوطنية الشاملة وخطط تنفيذها. وستواصل دولة قطر إدارتها لمواردها الهيدروكربونية لكي تضمن تحسينات في مستويات المعيشة، ولكن هذه التحسينات لا يمكن أن تكون هي الهدف الوحيد للمجتمع. وكي تظل قطر أمينة على قيمها يتوجب عليها أن تتعامل مع **خمسة تحديات** رئيسية تتمثل في الموازنة بين الخيارات التالية:

أولاً: التحديث والمحافظة على التقاليد.

ثانياً: تحقيق التوازن بين احتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة.

ثالثاً: التحكم في النمو الاقتصادي المستهدف وتجنب التوسع غير المنضبط.

رابعاً: مطابقة حجم العمالة الوافدة ونوعيتها مع مسار التنمية المستهدف.

خامساً: المواءمة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة.

وتؤسس رؤية قطر الوطنية 2030 لمجتمع يقوم على تحقيق العدالة، والإحسان، والمساواة، تتجسد فيه مبادئ الدستور الدائم، الذي يحمي الحريات العامة والشخصية، ويعزز القيم الأخلاقية والدينية والتقاليد، ويضمن الأمن والاستقرار وتكافؤ الفرص. وتناغما مع هذه المبادئ، فإن رؤية قطر الوطنية 2030 تقوم على **أربعة** ركائز هي:

- التنمية البشرية.
- التنمية الاجتماعية.
- التنمية الاقتصادية .
- التنمية البيئية.

التنمية الاقتصادية

تشكل التنمية الاقتصادية عنصراً أساسياً في رؤية قطر الوطنية 2030 فهي بمثابة محرك للتطور، من خلال توفيرها فرصاً أكثر، وحياة أفضل للقطريين. فتنمية اقتصاد قطر تعني إيجاد توازن بين الاقتصاد القائم على النفط، وبين اقتصاد أكثر اعتماداً على المعرفة، وذلك سعياً إلى تنويع الاقتصاد القطري وضمان مناخ أعمال مستقر ومستدام. كذلك ستكون رؤية قطر الوطنية 2030 عنصراً موجهاً نحو إدارة حكيمة للاقتصاد القطري، قائمة على تعزيز المنافسة واستقطاب المزيد من الاستثمارات وتحفيز النمو. ومع ذلك، فإن النمو الاقتصادي ليس كافياً لضمان ازدهار قطر، إذ أن التنمية الاجتماعية والبشرية ركنان أساسيان في تقدم البلاد.

الخطة الاستراتيجية الثانية لتنظيم القطاع المالي 2017 - 2022

قام كل من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية وهيئة تنظيم مركز قطر للمال (وهي الجهات الرقابية المالية الثلاث) بإعداد الخطة الاستراتيجية الثانية للقطاع المالي، في ظل إطار العمل الذي تقدمه رؤية قطر الوطنية 2030 واستراتيجية التنمية الوطنية 2017-2022. وتعتبر الخطة الاستراتيجية الثانية خارطة الطريق التي تعكس توجه دولة قطر في خطواتها المستقبلية لبناء قطاع مالي سليم ومرن من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي المستدام.وتهدف الخطة الاستراتيجية الثانية للقطاع المالي إلى **خمسة أهداف** رئيسية تشمل:

1. تعزيز الرقابة على القطاع المالي والتعاون الرقابي.
2. تطوير الأسواق المالية وتعزيز الابتكار المالي.
3. المحافظة على نزاهة النظام المالي والثقة فيه.
4. تعزيز الشمول والتثقيف المالي.
5. تطوير رأس المال البشري.

وتحقيقاً لهذه الأهداف، تلتزم الجهات الرقابية المالية بمسار متواصل من التعلم والتأقلم مع الظروف الاقتصادية المتغيرة ومواجهة التحديات الناشئة. وسيدعم بلوغ هذه المقاصد أهداف واضحة المعالم تم تحديدها لكل جهة رقابية في خطة العمل وفي ضوء اختصاص كل جهة. ومن خلال توضيح الأغراض المحددة وخطط العمل الدقيقة لها فيما يتوافق مع الأهداف القانونية لكل منها. وذلك تحقيقا لنمو اقتصادي مستقبلي مستدام لضمان قيام قطاع مالي حيوي ومتنوع يتمتع بمرونة تمكنه من مواجهة المخاطر غير المتوقعة والتطورات السلبية.

الخطة الاستراتيجية لهيئة قطر للأسواق المالية

2022 - 2017

أطلقت هيئة قطر للأسواق المالية الخطة الاستراتيجية الثانية للفترة 2017-2022 بالتوافق مع كل من استراتيجية القطاع المالي واستراتيجية التنمية الوطنية لنفس الفترة ضمن رؤية قطر الوطنية 2030، وذلك في أعقاب استراتيجيتها الأولى التي كانت للفترة (2013 – 2016). وقد أولت الهيئة ضمن خطتها الاستراتيجية الثانية أهمية كبيرة لأهداف المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية ومتطلبات القانون رقم (8) لسنة 2012 بشأن إنشاء هيئة قطر للأسواق المالية، وذلك بهدف الارتقاء بسوق رأس المال القطري وتحقيق التميز والمرونة في الأداء لدعم الاقتصاد الوطني والاستقرار المالي المستدام وفقا لأفضل المعايير الدولية وخصوصية السوق القطري. وترتكز الخطة الاستراتيجية على **خمسة ركائز** وهي:

1. رؤية قطر الوطنية 2030
2. استراتيجية التنمية الوطنية
3. الأهداف الاستراتيجية لتنظيم القطاع المالي
4. قانون هيئة قطر للأسواق المالية
5. أهداف منظمة الأيسكو IOSCO

وتتمم الخطة الاستراتيجية للهيئة 2017-2022 مرحلة الاكتمال الشامل والواسع للعمل الدؤوب الذي بذلته الهيئة منذ نشأتها والمتجسدة في عملية التخطيط الاستراتيجي التي تبنتها الهيئة، ليتوج لاحقا بعضوية الهيئة في أهم المنظمات العالمية المختصة في مجال الأسواق المالية ومن أهمها منظمة الأيسكو، فضلا عن إنشاء شركة قطر للإيداع المركزي وترقية بورصة قطر من سوق مبتدئة إلى سوق ناشئة جنبا إلى جنب مع كبار الأسواق العالمية.

لقد اشتملت استراتيجية هيئة قطر للأسواق المالية للفترة (2017-2022) على حزمة من المشاريع والبرامج محددة التواريخ والمواعيد وذلك حتى عام (2022) ، حيث تتمكن الهيئة خلال هذه الفترة بانجاز وتنفيذ تلك المشاريع والبرامج وتحقيق **ثمانية أهداف أساسية** معلنة وواضحة في الاستراتيجية وهي:

1. رفع كفاءة القدرات المؤسسية للهيئة.
2. رفع كفاءة وفاعلية التشريعات المنظمة للأسواق.
3. رفع كفاءة أداء شركات الخدمات المالية.
4. تطوير وتحسين الخدمات والمنتجات المالية المقدمة للمستثمرين.
5. زيادة الاعتماد على أدوات التكنولوجيا الحديثة ورفع معدلات أمن المعلومات بالأسواق.
6. الحد من المخاطر التي تواجه الأسواق المحلية.
7. دعم مبادرات التعاون مع المنظمات والمؤسسات الخليجية والإقليمية والدولية.
8. تطوير رأس المال البشري.

إن تنفيذ هيئة قطر للاسواق المالية لخطتها الاستراتيجية، ساعد كثيرا المؤسسات العالمية على تقييم أداء السوق القطري، ونشر معلومات عنه في هذا الشأن ومن بين تلك المؤسسات، المنتدى الاقتصادي العالمي الذي أورد في تقريره للتنافسية العالمية لعام (2017-2018) فيما يخص المؤشرات التي تتعلق بأداء سوق رأس المال، أن هذه المؤشرات تؤكد على أن سوق رأس المال القطري يعد أفضل وأهم سوق مالي في المنطقة العربية. كما أنه يعد من أفضل عشرة أسواق مالية على مستوى العالم في العديد من المؤشرات والمعايير المرتبطة بقياس أداء سوق رأس المال. إن نتائج مؤشرات أداء سوق رأس المال القطري الواردة في تقرير التنافسية العالمية (2017-2018) تشير بوضوح إلى أن هيئة قطر للاسواق المالية تمضي قدما نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وذلك من خلال منهجية العمل المؤسسي القائم على التخطيط الاستراتيجي، حيث استطاعت الهيئة من خلال الإشادات الدولية المتمثلة في التقارير المتعددة ومنها تقرير التنافسية العالمية، أن تجعل سوق رأس المال القطري سوقا منافسا لاكبر وأعرق الاسواق المالية في العالم، وأفضل الاسواق المالية العربية جاذبية للاستثمارات الداخلية والخارجية، حيث يدعم ذلك وتؤكد عليه نتائج مؤشر كفاءة تطوير الأسواق المالية في تقرير التنافسية التي احتل فيها السوق القطري المرتبة الأولى عربيا والعاشرة على مستوى العالم، أما في مؤشر تشريعات الأوراق المالية في ذات التقرير، فقد احتل السوق القطري المرتبة الأولى عربيا والتاسعة عالميا من بين (137) سوقا ماليا دوليا.

10
سنوات من التطوير
QFMA

وعلى ضياء الأشياء

الجهات والأشخاص الخاضعون لرقابة الهيئة

الجهات والأشخاص الخاضعون لرقابة الهيئة

تتولى الهيئة تنظيم أنشطة الأسواق المالية في قطر، والإشراف والرقابة عليها، لتقديم أفضل الخدمات للمستثمرين، من خلال تعزيز مبدأ العدالة والنزاهة، وترسيخ أسس التعامل السليم والعادل. وتشرف الهيئة على:

1 شركة بورصة قطر

تأسست سوق الدوحة للأوراق المالية عام 1995 وبدأت عملها رسمياً في عام 1997، ومنذ ذلك الوقت تطورت البورصة لتصبح واحده من أهم أسواق الأسهم في منطقة الخليج العربي. في عام 2005، ولأغراض فصل الدور الرقابي عن الدور التنفيذي أسوة بالمعمول به في أفضل الممارسات العالمية، صدر القانون رقم (33) لسنة 2005 القاضي بإنشاء هيئة قطر للأسواق المالية، وتحويل سوق الدوحة للأوراق المالية إلى شركة بورصة قطر (شركة مساهمة قطرية). وفي عام 2017، صدر قرار وزاري رقم (291) بتحويلها من شركة مساهمة قطرية إلى شركة مساهمة خاصة قطرية وفقاً لأحكام المادة 207 من قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015.

يتمحور الهدف الأساسي للبورصة في دعم الاقتصاد الوطني من خلال تزويد المستثمرين بمنصة يقومون من خلالها بعمليات التداول بنزاهة وكفاءة عالية. كما تقوم البورصة بتطبيق النظم والقوانين الخاصة بالأوراق المالية وتقوم بتوفير معلومات دورية للجمهور حول التداول وضمان إفصاح الشركات المدرجة فيها عن بياناتها بشكل سليم. ويتداول في بورصة قطر **الأوراق المالية** التالية:

1- **أسهم الشركات المساهمة القطرية**
المؤسسة وفقا لقانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015 (السوق الرئيسية)

2- **وحدات الصناديق الاستثمارية**
(سوق الصناديق الاستثمارية).

3- **السندات وأذونات الخزينة الحكومية**
(سوق السندات وأذونات الخزينة الحكومية).

4- **بعض أسهم الشركات المؤسسة في مركز قطر للمال**
(سوق شركات مركز قطر للمال).

2 شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية

شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية هي شركة مُرخصة من قبل هيئة قطر للأسواق المالية، وهي تُعنى بتقديم خدمات الإيداع، حفظ الأوراق المالية، نقل الملكية، التسجيل وإجراء عمليات المقاصة للأوراق المالية.
بالإضافة إلى ذلك، تهدف الشركة إلى تقديم بنية تحتية للأدوات المالية داخل السوق القطرية والسوق الإقليمية وخارج المنطقة أيضاً.

الشركات المدرجة

3

بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة قطر في نهاية عام 2017 ، (45) شركة، حيث تم إدراج شركة واحدة خلال الربع الثاني من العام. وتتوزع أنشطة الشركات المدرجة على سبعة قطاعات رئيسية هي: البنوك والخدمات المالية، التأمين، الصناعة، الخدمات والسلع الاستهلاكية، العقارات، الاتصالات، والنقل. وقد بلغ إجمالي القيمة السوقية لرؤوس أموال تلك الشركات مع نهاية العام نحو (472.02) مليار ريال قطري بما يعادل (129.32) مليار دولار أمريكي.

الشركات المرخص بإدراجها من قبل الهيئة

كما في نهاية 2017

قطاع البنوك والخدمات المالية

	إسم الشركة	إجمالي عدد أسهم الشركة المكتتب به	أدنى سعر للسهم خلال العام (بالريال القطري)	أعلى سعر للسهم خلال العام (بالريال القطري)	معدل الدوران %
1	بنك قطر الوطني *	923,642,857	115.01	173.00	7.56
2	مصرف قطر الإسلامي *	236,293,200	86.90	110.50	8.50
3	البنك التجاري *	404,725,375	24.50	34.90	16.69
4	بنك الدوحة *	310,046,702	25.57	39.70	25.19
5	البنك الاهلي القطري	200,343,271	25.50	39.00	0.52
6	بنك قطر الدولي الإسلامي *	151,368,749	43.40	71.50	25.12
7	مصرف الريان *	750,000,000	33.32	45.40	16.96
8	بنك الخليج التجاري	360,000,000	11.10	17.44	2.99
9	بنك قطر الأول *	200,000,000	4.56	10.32	134.68
10	الشركة الوطنية للإجارة	49,480,200	7.38	19.50	229.88
11	الدلالة للوساطة والاستثمار القابضة	28,416,000	14.10	26.70	226.80
12	شركة قطر وعمان للاستثمار	31,500,000	6.15	10.69	30.16
13	المجموعة الإسلامية القابضة	5,663,581	24.10	69.60	299.87
	الإجمالي	3,651,479,935	---	---	12.56

* الشركة من ضمن المؤشر العام في نهاية 2017

الجهات والأشخاص الخاضعون لرقابة الهيئة

قطاع الخدمات والسلع الاستهلاكية

إسم الشركة	إجمالي عدد أسهم الشركة المكتتب به	أدنى سعر للسهم خلال العام (بالريال القطري)	أعلى سعر للسهم خلال العام (بالريال القطري)	معدل الدوران %
14 شركة زاد القابضة	13,081,068	65.00	90.00	1.66
15 القطرية الالمانية للمستلزمات الطبية	11,550,000	4.95	10.85	77.73
16 السلام العالمية للاستثمار المحدود	114,314,587	5.61	12.20	34.41
17 الرعاية الطبية *	28,144,100	40.20	105.00	90.20
18 شركة قطر للسينما وتوزيع الأفلام	6,280,795	21.65	36.30	1.58
19 شركة قطر للوقود	99,425,576	83.09	165.00	12.86
20 شركة وادم الغذائية	18,000,000	46.00	72.90	68.44
21 مجمع شركات المناعي	45,619,200	48.00	87.80	2.48
22 الميرة للمواد الاستهلاكية *	20,000,000	127.60	187.00	42.77
الإجمالي	356,415,326	---	---	26.30

قطاع الصناعة

23 الشركة القطرية للصناعات التحويلية	47,520,000	36.65	49.20	8.64
24 شركة قطر الوطنية لصناعة الاسمنت	65,352,894	51.17	94.80	8.92
25 شركة صناعات قطر *	605,000,000	85.00	122.00	7.15
26 مجموعة المستثمرين القطريين (الخليج القابضة سابقا) *	124,326,778	22.13	69.00	19.61
27 شركة الكهرباء والماء القطرية *	110,000,000	161.99	247.90	10.09
28 أعمال القابضة	630,000,000	6.01	16.10	9.23
29 شركة الخليج الدولية للخدمات *	185,840,869	13.74	32.40	51.17
30 شركة مسيعيد للبتروكيماويات القابضة	1,256,317,500	10.51	16.25	4.05
31 مجموعة استثمار القابضة	83,000,000	5.01	10.00	160.12
الإجمالي	3,107,358,041	---	---	9.86

قطاع التأمين

32 شركة قطر للتأمين	277,309,457	36.90	89.00	10.95
33 شركة الدوحة للتأمين	50,000,000	12.02	18.50	4.79
34 الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين	87,506,703	29.60	51.13	12.05
35 مجموعة الخليج التكافلي	25,527,902	9.64	21.85	36.71
36 الشركة الإسلامية القطرية للتأمين	15,000,000	42.00	71.50	66.31
الإجمالي	455,344,062	---	---	13.61

* الشركة من ضمن المؤشر العام في نهاية 2017

قطاع العقارات

	إجمالي عدد أسهم الشركة المكتتب به	أدنى سعر للسهم خلال العام (بالريال القطري)	أعلى سعر للسهم خلال العام (بالريال القطري)	معدل الدوران %
37 شركة المتحدة للتنمية *	354,086,250	12.50	22.94	27.52
38 شركة بروة العقارية *	389,124,637	27.36	41.80	28.40
39 إزدان القابضة	2,652,496,691	6.19	16.58	9.41
40 مزايا قطر للتطوير العقاري *	115,762,500	6.38	15.33	120.69
الإجمالي	3,511,470,078	---	---	18.19

قطاع الاتصالات

41 Ooredoo *	320,320,000	78.00	116.10	7.67
42 فودافون قطر *	845,400,000	6.03	9.95	66.20
الإجمالي	1,165,720,000	---	---	18.74

قطاع النقل

43 شركة الملاحة القطرية *	114,525,200	41.00	96.50	28.52
44 شركة الخليج للمخازن	58,603,148	36.66	58.30	24.63
45 ناقلات *	554,026,360	13.05	25.00	18.70
الإجمالي	727,154,708	---	---	23.07

إجمالي عدد أسهم الشركات المكتتب به

إجمالي السوق القطري	12,974,942,150

* الشركة من ضمن المؤشر العام في نهاية 2017

الجهات والأشخاص الخاضعون لرقابة الهيئة

شركات الخدمات المالية

4

	إسم الشركة	نوع النشاط
1	المجموعة للأوراق المالية	تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير تداول الأوراق المالية لصالح الشخص نفسه تزويد السيولة إدارة الاستثمار في الأوراق المالية التداول بالهامش اقراض واقتراض الأوراق المالية إدارة اصدار الأوراق المالية تقديم المشورة بشأن الأوراق المالية
2	دلالة للوساطة	تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير تداول الأوراق المالية لصالح الشخص نفسه إدارة الاستثمار في الأوراق المالية
3	مجموعة الاستثمارات الخليجية	تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير تداول الأوراق المالية لصالح الشخص نفسه
4	الإسلامية للأوراق المالية	تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير تداول الأوراق المالية لصالح الشخص نفسه
5	دلالة للوساطة الإسلامية	تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير تداول الأوراق المالية لصالح الشخص نفسه
6	شركة قطر للأوراق المالية	تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير تداول الأوراق المالية لصالح الشخص نفسه تقديم المشورة بشأن الأوراق المالية
7	العالمية للأوراق المالية	تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير تداول الأوراق المالية لصالح الشخص نفسه
8	شركة كيو إن بي للخدمات المالية	تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير تداول الأوراق المالية لصالح الشخص نفسه تقديم المشورة بشأن الأوراق المالية التداول بالهامش

إسم الشركة	نوع النشاط
9 شركة الأهلي للوساطة	تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير تداول الأوراق المالية لصالح الشخص نفسه تقديم المشورة بشأن الأوراق المالية
10 البنك التجاري للخدمات المالية	تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير تداول الأوراق المالية لصالح الشخص نفسه تقديم المشورة بشأن الأوراق المالية تزويد السيولة التداول بالهامش
11 شركة الريان للوساطة المالية (تم تعليق أنشطة الشركة بناء على طلبها لمدة عامين تنتهي في 22 فبراير 2019)	تنفيذ أوامر بيع أو شراء الأوراق المالية لصالح الغير تداول الأوراق المالية لصالح الشخص نفسه
12 بنك اتش اس بي سي الشرق الاوسط	تقديم خدمات حفظ الأموال (النقود أو الأوراق المالية)
13 بنك قطر الوطني	تقديم خدمات حفظ الأموال (النقود أو الأوراق المالية)
14 بنك ستاندرد تشارترد	تقديم خدمات حفظ الأموال (النقود أو الأوراق المالية)
15 كيو إنفست	أمانة الاستثمار التعهد بتغطية إصدار الأوراق المالية إدارة إصدار الأوراق المالية تقديم المشورة بشأن الأوراق المالية
16 الريان للاستثمار	إدارة الاستثمار في الأوراق المالية إدارة إصدار الأوراق المالية
17 بي كا اف	إدارة إصدار الأوراق المالية
18 أموال ذ.م.م	إدارة الاستثمار في الأوراق المالية
19 كيو ان بي كابيتال ذ.م.م	تقديم المشورة بشأن الأوراق المالية إدارة إصدار الأوراق المالية

الجهات والأشخاص الخاضعون لرقابة الهيئة

الأفراد المعتمدون من الهيئة
(الوظائف الخاضعة للرقابة)

5

يقصد بالفرد المعتمد كل شخص طبيعي حصل على ترخيص أو موافقة من الهيئة لمزاولة احدى الوظائف الخاضعة للرقابة، وتنقسم تلك الوظائف إلى ثلاث فئات:

الفئة الأولى:
الوظائف التي يتمتع ممارسوها بنفوذ ملحوظ في سير أعمال الشركة، ويشترط لمزاولة أي من تلك الوظائف تقدم الشركة نيابة عن الفرد بطلب للهيئة للموافقة على مزاولته الوظيفة بالشركة.

وتشمل هذه الفئة الوظائف التالية:
- أعضاء مجلس الإدارة.
- الرئيس التنفيذي أو المدير العام أو العضو المنتدب لإدارة الشركة.
- من ينوب عن الرئيس التنفيذي أو المدير العام أو العضو المنتدب لإدارة الشركة.
- المدير المالي.

الفئة الثانية:
الوظائف الفنية الخاصة بممثلي الشركات ومحترفي العمل بالأوراق المالية، ويشترط لمزاولة تلك الوظائف تقدم الفرد بطلب الترخيص لمزاولتها واستيفائه للشروط الخاصة، ويستثنى من ذلك وظيفة مدير الحساب ومدير عمليات المكاتب الخلفية الذي يشترط فقط تقدم الشركة نيابة عنهما بطلب للهيئة للموافقة على مزاولتهما لعملهما.

وتشمل هذه الفئة الوظائف التالية:
- المستشار المالي
- مدير الحساب
- ممثل وسيط
- مدير عمليات المكاتب الخلفية
- محلل مالي
- مدير استثمار
- مدير تداول
- نائب مدير تداول
- ممثل أمين الحفظ

الفئة الثالثة:
الوظائف الخاصة بمتابعة الالتزام، ويشترط لمزاولة أي من تلك الوظائف تقدم الشركة نيابة عن الفرد بطلب للهيئة للموافقة على مزاولته لهذه الوظيفة بالشركة.

وتشمل هذه الفئة الوظائف التالية:
- مسؤول الالتزام.
- مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال.
- مسؤول إدارة المخاطر.
- مدقق الحسابات الداخلي.
- نائب مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال.

المدققون الخارجيون المسجلون لدى الهيئة

6

	إسم الجهة
1	رودل آند بارتنر
2	طلال أبو غزالة وشركاه
3	مكتب كي بي إم جي
4	مكتب أرنست ويونغ
5	برايس ووترهاوس كوبرز
6	ديلويت آند توش
7	مكتب سعود عبد الله آل حنزاب محاسبون قانونيون
8	مورسون مينون محاسبون قانونيون وشركاه

المقيمون الماليون المسجلون لدى الهيئة

7

	إسم الجهة
1	شركة اكسس مورستيفنز
2	رودل آند بارتنر
3	ديلويت آند توش
4	كي بي إم جي ذ.م.م *
5	مكتب أرنست ويونغ
6	شركة برايس ووترهاوس كوبرز (ذ م م) *
7	مكتب سعود عبد الله آل حنزاب محاسبون قانونيون
8	بي كا اف
9	مورسون مينون محاسبون قانونيون وشركاه ذ.م.م*

* شركة مسجلة لدى مركز قطر للمال

الجهات والأشخاص الخاضعون لرقابة الهيئة

مستشارو الطرح والإدراج

8

إسم الجهة
المجموعة للاوراق المالية إدارة اصدار الاوراق المالية. تقديم المشورة بشأن الاوراق المالية.
شركة كيو إن بي للخدمات المالية تقديم المشورة بشأن الاوراق المالية.
شركة الأهلي للوساطة تقديم المشورة بشأن الاوراق المالية.
البنك التجاري للخدمات المالية تقديم المشورة بشأن الاوراق المالية.
كيو إنفست إدارة اصدار الاوراق المالية. تقديم المشورة بشأن الاوراق المالية.
الريان للاستثمار إدارة اصدار الأوراق المالية.
بي كا اف إدارة اصدار الأوراق المالية.

أمنـــاء الحفـــظ

9

يقصد بأميـن الحفظ الشخص الاعتبـاري الذي يمـارس أي من أنشـطة خدمـات الحفـظ التي تتمثـل في الاحتفـاظ بالنقـود أو الأوراق الماليـة التي تخص أي مسـتثمر فيما يتعلق بالاستثمار في الأوراق الماليـة التي تصـدر إلى عامـة الجمهـور أو يجـري تداولها في سـوق خاضعة لرقابـة الهيئـة أو القيام بالأنشطة المتفرعـة عن حفـظ الأمـوال مثـل: (دفـع أو اسـتلام النقـود، نيابـة عن المسـتثمر، واستلام أو تسـليم الأوراق الماليـة نيابـة عن المسـتثمر، وممارسـة أي حـق من حقـوق المسـتثمر نيابـة عنـه، ومتابعـة تسـجيل انتقـال ملكيـة الأوراق الماليـة، ...)، ويبـلغ عـدد أمنـاء الحفـظ المرخصـين من الهيئـة بالسـوق **ثـلاثـــة**، وهـم كالتالـي:

- **بنـك قطـر الوطني.**
- **بنـك ستاندرد تشـارتـد.**
- **بنـك إتـش إس بـي سـي الشـرق الأوسـط.**

المتعاملـون في الأوراق الماليـــة

10

هـم كـل من يقـوم بـأي من عمليـات الشـراء والبيـع وانتقـال الملكيـة والتسـجيل والاقـراض والاقتـراض التي يكـون محلها الأوراق الماليـة المرخص بها في السـوق ســـواء تمـت هذه العمليـات مباشـرة أو بالوسـاطة.

10
سنوات من التطوير
QFMA

قطر بقلبي سيرة

أهم لجان وفرق عمل الهيئة

أهم لجان وفرق عمل الهيئة

داخلياً

قامت هيئة قطر للأسواق المالية بتشكيل عدة لجان وفرق عمل على مستوى الهيئة، أهمها:

1) لجنة التحقيق

تاريخ التشكيل: تم تشكيل اللجنة واعتماد إجراءات عملها في سنة 2008، وذلك بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة.

إختصاص اللجنة: تختص لجنة التحقيق بإجراء التحقيقات في المخالفات أو الشكاوى أو أية أمور أخرى يكلفها بها الرئيس التنفيذي للهيئة، وتقوم اللجنة بإجراء التحقيقات اللازمة ورفع تقريرها مشفوعا بتوجيهاتها في هذا الشأن.

2) لجنة المحاسبة

تاريخ التشكيل: أنشئت لجنة المحاسبة بموجب أحكام البند (10) من المادة (18) من قانون هيئة قطر للأسواق المالية رقم (33) لسنة 2005 وتعديلاته.

إختصاص اللجنة: تختص لجنة المحاسبة دون غيرها، بالنظر فيما يحيله اليها الرئيس التنفيذي، أو من ينيبه، من وقائع خاصة بالمحاسبة عن المخالفات والشكاوى، والبت في الشكاوى والتظلمات من قرارات الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، وتتمتع اللجنة بكافة سلطات وصلاحيات المحاسبة والإنفاذ في إجراءات الجزاء المنصوص عليها في قانون الهيئة واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً له.

3) لجنة التظلمات

تاريخ التشكيل: أنشئت هذه اللجنة بموجب المادة (26) مكرر من القانون رقم (33) لسنة 2005 المعدل بالمرسوم بقانون رقم (14) لسنة 2007 والقانون رقم (10) لسنة 2009، وبموجب المادة (37)، من القانون رقم (8) لسنة 2012، بشأن هيئة قطر للأسواق المالية، برئاسة أحد رؤساء محكمة الاستئناف، وعضوية اثنين من قضاة محكمة الاستئناف، يختارهم المجلس الأعلى للقضاء، واثنين من ذوي الخبرة في مجال تعاملات الأوراق المالية يرشحهم مجلس إدارة الهيئة. وقد حدد مجلس الوزراء الإجراءات التي تتبع أمامها بموجب قراره رقم (31) لسنة 2013، والذي حل محل قراره رقم (22) لسنة 2009 .

إختصاص اللجنة: تختص لجنة التظلمات بالبت في القرارات الجزائية التي تصدرها الهيئة، وقراراتها نهائية في هذا الشأن.

4) لجنة تسوية المنازعات

تاريخ التشكيل: تم تشكيل اللجنة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة لسنة 2009 وفقا لأحكام المادة رقم (18) بند (10) من قانون هيئة قطر للأسواق المالية رقم (33) لسنة 2005 وتعديلاته.

إختصاص اللجنة: تختص لجنة تسوية المنازعات بالنظر في المنازعات التي تنشأ عن التعاملات المتصلة والمتعلقة بالأوراق المالية بطريق التحكيم. ويتم تشكيل لجنة تسوية المنازعات وتحديد أعضائها لكل حالة على حدة من الحالات المعروضة، وفقا للإجراءات المعتمدة لذلك، على أن يكون كافة أعضاء اللجنة من المحكمين المعتمدين لدى الهيئة.

5) لجنـــة التراخيـص

تاريخ التشكيل: أنشئت لجنة التراخيص بموجب قرار رقم (1) لمجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية لسنة 2008.

إختصاص اللجنة: تختص لجنة التراخيص بدراسة الطلبات المقدمة للهيئة من الجهات الخاضعة لرقابتها للترخيص لها بممارسة أنشطة الخدمات المالية، وكذلك اعتماد الأفراد العاملين في الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، بعد إحالتها للجنة من قبل الرئيس التنفيذي، ورفع تقريرها له مشفوعا بتوصياتها بهذا الشأن.

6) لجنـــة شؤون الأفـراد

تاريخ التشكيل: شكلت اللجنة بناءً على قرار الهيئة رقم (4) لسنة 2008، والذي ينص على إعادة تشكيل لجنة التوظيف تحت مسمى لجنة شؤون الأفراد.

إختصاص اللجنة: تختص لجنة شؤون الأفراد بدراسة طلبات التوظيف في الهيئة والنظر في الترقيات وتقييم الأداء وإقرار العلاوات وأية مهام أخرى يكلفها بها الرئيس التنفيذي.

7) لجنـــة المناقصات والمزايـدات

تاريخ التشكيل: تم تشكيل اللجنة بناء على القرار الإداري رقم 3 لسنة 2016 بموجب قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم (24) لسنة 2015 وقانون رقم (8) لسنة 2012 بشأن هيئة قطر للأسواق المالية.

إختصاص اللجنة: تختص لجنة المناقصات والمزايدات بالتعاقد على شراء الأصناف أو مقاولات الأعمال أو الخدمات عن طريق المناقصة العامة أو المناقصة المحدودة أو الممارسة أو المسابقة أو الاتفاق المباشر، وتقوم اللجنة بوضع الشروط وتلقي العروض وفض المظاريف ورفع توصياتها بشأنها، والإشراف على تنفيذ الأعمال المتعاقد عليها، حيث يتم ذلك وفقا للضوابط والإجراءات المنصوص عليها في قانون رقم (24) لسنة 2015 بإصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات.

8) فريـق عمـل تنفيـذ استراتيجيـة أمـن المعلومـات في القطاع المالـي

تاريخ التشكيل: فريق عمل منشأ من قبل هيئة قطر للأسواق المالية 17 أغسطس 2017 .

إختصاص اللجنة: يختص فريق العمل بتنفيذ استراتيجية أمن المعلومات في القطاع المالي المعتمدة من سعادة محافظ البنك المركزي وأعضائها: هيئة قطر للأسواق المالية، ووزارة المواصلات والاتصالات، وبورصة قطر، وشركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية.

أهم لجان وفرق عمل الهيئة

محلياً

تشارك هيئة قطر للأسواق المالية كعضو في عدة لجان وفرق عمل على المستوى المحلي، أهمها:

1) لجنة الاستقرار المالي ومراقبة المخاطر

تتمثل مهام هذه اللجنة وفقا للمادة رقم (116) من قانون مصرف قطر المركزي رقم (13) لعام 2012 في:

- تحديد وتقييم المخاطر التي يتعرض لها القطاع المالي والأسواق ووضع الحلول والمقترحات لإدارة هذه المخاطر والحد منها.
- تنسيق عمل الجهات التنظيمية والرقابية والإشرافية في الدولة بهدف تعزيز التعاون وتبادل المعلومات فيما بينها من أجل إيجاد بيئة تنظيمية ورقابية متجانسة ومتعاونة.
- اقتراح السياسات المتعلقة بالتنظيم والرقابة والإشراف على شركات الخدمات المالية والأسواق المالية.

2) لجنة أمن المعلومات في القطاع المالي

بعد قرار تشكيل اللجنة الوطنية لأمن المعلومات على مستوى الدولة قام محافظ مصرف قطر المركزي بإنشاء لجنة أمن المعلومات بالقطاع المالي بقرار رقم (53) لسنة 2014، برئاسته والتي تشمل ممثلين عن مصرف قطر المركزي، وهيئة قطر للأسواق المالية، وشركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية، ومركز قطر للمعلومات الائتمانية، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال. ومن أهم تخصصات هذه اللجنة، التنسيق مع اللجنة الوطنية لأمن المعلومات فيما يتعلق بالاستراتيجية الوطنية لأمن المعلومات، ووضع استراتيجية لتطبيق سياسات ومعايير أمن المعلومات للقطاع المالي في الدولة.

3) فريق عمل النافذة الواحدة

يقوم هذا الفريق بالتعاون مع بورصة قطر بدراسة الطلبات التي تقدم من الشركات التي ترغب بإدراج أسهمها في السوق المالية، بحيث تتعامل هذه الشركات مع جهة واحدة، لأجل تيسير الإجراءات وسرعة البت في تلك الطلبات.

4) الدرع الأمني الالكتروني في وزارة الداخلية

مشروع يهدف إلى رفع مستوى الأمن الإلكتروني بالدولة وتعزيز حماية البنى التحتية المعلوماتية والشبكات الإلكترونية الحيوية بالدولة. يأتي تنفيذه وفقا للتعميم رقم (2) لسنة 2017 الصادر من مكتب معالي رئيس مجلس الوزراء.

دوليـــاً

تشارك هيئة قطر للأسواق المالية كعضو في عدة لجـان وفرق عمل على المستوى الدولي، أهمها:

المنظمـات الدوليـة

1) المنظمة الدولية لهيئـــات الأوراق المالية (IOSCO)

تعتبر المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيسكو) أرفع منظمة مهنية دولية في مجال الرقابة والإشراف على أسواق رأس المال حول العالم، حيث تأسست في عام 1983 وتضم في عضويتها قرابة 200 عضو، من بينهم 120 جهة منظمة لأسواق الأوراق المالية، بالإضافة إلى 80 مشاركا في أسواق الأوراق المالية، مثل: البورصات، والمنظمات المالية الإقليمية، وحتى الدولية، وما إلى ذلك، أي ما يعادل 95% تقريبا من أسواق الأوراق المالية في العالم، وتهدف المنظمة إلى وضع المعايير الدولية لعمليات الرقابة والاشراف والتعاون الدولي المعترف بها من قبل المجتمع المالي الدولي، كونها المظلة الدولية لجميع الهيئات على المستوى الدولي.

كما تعمل المنظمة بشكل مكثف مع مجموعة العشرين (G20) ومجلس الاستقرار المالي (FSB) على جدول أعمال الإصلاح التنظيمي العالمي للأسواق المالية والاقتصادية.

* عضويـة الهيئـة في المنظمـة

في إطار السعي الدائم لهيئة قطر للأسواق المالية إلى تطوير الأنظمة والقوانين المتعلقة بدعم البنية التشريعية للأسواق المالية، والتشجيع على تطبيق أفضل المعايير والممارسات الدولية في قطاع أسواق المال، تقدمت الهيئة إلى منظمة الأيسكو بطلب الحصول على العضوية العادية (ORDINARY MEMBER) بالمنظمة والتي حصلت بالفعل عليها في عام 2013، حيث ساهم ذلك في ارتقاء التقييم الدولي لأسواق الأوراق المالية القطرية إلى مرتبة الأسواق الناشئة، ومثله انتقال شركة بورصة قطر بعضويتها في الاتحاد العالمي للبورصات من عضوية منتسبة إلى كاملة.

الجدير بالذكر أن فئة العضوية العادية بمنظمة الأيسكو مفتوحة فقط لهيئات أسواق المال أو ما شابهها من الجهات الحكومية في كل دولة، حتى تضمن المنظمة أن أصحاب القرار والتأثير المباشر والفعّال على تنظيم قطاع سوق رأس المال والإشراف عليه، هم الممثلون في الفئة الاولى والاساسية بالمنظمة والتي تشارك في وضع النظم واتخاذ القرارات.

أهم لجان وفرق عمل الهيئة

وهنالك نوعان آخران من العضويات: الأعضاء المساعدين (ASSOCIATE MEMBERS) والأعضاء المنتسبين (AFFILIATE MEMBERS)، ويكمن الاختلاف الرئيسي بين العضويات في حقوق المشاركة في اللجنة الرئاسية للمنظمة ولجانها التنفيذية والتمثيل في مجلسها والتصويت على قراراتها، وكل ما سلف من حق العضو العادي حصرياً.

ومن أهم الشروط الدولية لسماح منظمة الايسكو بالحصول على عضويتها العادية، أن تتوافق تشريعات الجهة المتقدمة بالطلب ذات العلاقة بالأسواق المالية مع المعايير والضوابط التي وضعتها المنظمة، والالتزام بتوقيع مذكرة تفاهم متعددة الأطراف لضمان التعاون وتوحيد الأهداف العامة بين جميع أعضائها. فتشكل مذكرة التفاهم متعددة الأطراف لمنظمة الايسكو الإطار الرئيسي للتعاون الدولي بين جميع أعضاء المنظمة وتعد بمثابة العمود الفقري والملزم أخلاقياً في التعاملات بين الدول الأعضاء، خاصة في حال حدوث أية اختلافات، فإن المنظمة تعمل على إنفاذ بنود المذكرة لتثبيت أهمية الاتفاقية بين الدول، وفاعلية المنظمة، وللتذكير بأهمية العمل المشترك والتعاون الدولي. وتفيد جميع الأعضاء بتقديم المساعدة لبعضهم في التحقيقات وتبادل المعلومات بهدف ضمان إنفاذ القوانين والأنظمة وحماية الأسواق وعدم تمكين المخالفين من الهروب عبر الحدود الدولية أو تكرار مخالفاتهم في دول أخرى. كما تتيح المذكرة التعاون بين جميع الأعضاء المشاركين والمنظمين، بما يشمل التدريب، وتبادل الخبرات، وابتعاث الكوادر النشطة لاكتساب الخبرات العملية من خلال المنظمة وأعضائها.

* أهمية العضوية للهيئة

قبول منظمة الأيسكو طلب انضمام هيئة قطر للأسواق المالية كعضو عادي (ORDINARY MEMBER) وعضو لديه كامل الصلاحيات بتوقيعه على مذكرة التفاهم متعددة الأطراف (MMOU SIGNATORY)، يعد بمثابة اعتراف دولي بجودة الهيئة ونظمها مقارنة بالمستويات العالمية، مما يفتح أبواب التعاون الدولي مع جميع الأعضاء في التدريب وتبادل الخبرات والتحقيق والضبط، كما يوفر للهيئة سبل مواكبة أحدث التطورات في مجال التنظيم واليات الرقابة في أسواق المال العالمية، وتمثيل الدولة في القرارات الحيوية.

وقد أدى حصول الهيئة على هذه العضوية المرموقة إلى دعم خطط تطوير وترقية بورصة قطر في الأسواق الناشئة والسوق العالمي، وتشجيع المستثمرين بشتى فئاتهم على التعامل بالسوق المحلي، وجذب الاستثمار الخارجي غير المباشر.

وكون الهيئة من أعضاء منظمة الايسكو الموقعين لمذكرة التفاهم متعددة الأطراف، فإن ذلك من شأنه تعزيز الصلاحيات الرقابية والإشرافية لديها خاصة فيما يتعلق بالتعاون على الصعيد الدولي، وضمان إنفاذ قوانين الهيئة تجاه المخالفين خارج الدولة.

وتحرص الهيئة على إتاحة فرص التطوير والتدريب للكوادر الوطنية لتنمية قدراتها المتخصصة لدعم النمو الوطني في سوق رأس المال عبر التعاون المستمر فيما بينها وبين منظمة الايسكو وأعضائها عبر عدة طرق، من أهمها: دعم فرص الإعارة للكوادر الوطنية الجديرة، استضافة ورش العمل المتخصصة والاجتماعات الاقليمية والدولية للجان المنظمة، ترشيح موظفين من الهيئة للمشاركة بالاجتماعات وورش العمل المتخصصة وغيرها من الفعاليات التي تنظمها الايسكو على مدار العام.

* مشاركة الهيئة باللجان الرئيسية

تشارك هيئة قطر للأسواق المالية باللجان الرئيسية لمنظمة الايسكو، ومن أهمها: اللجنة الرئاسية، لجنة النمو والأسواق الناشئة، اللجنة الإقليمية لإفريقيا والشرق الأوسط.

اللجنة الرئاسية
(Presidents Committee)

وتتكون من جميع رؤساء الأعضاء الاعتياديين والمنتسبين وتجتمع اللجنة مرة واحده في السنة.

لجنة النمو والأسواق الناشئة
(Growth & Emerging Markets Committee-GEMC)

وهي أكبر لجان الايسكو، وتمثل (75%) من الأعضاء، وتضم (88) عضوا من الدول الأسرع نمواً في الاقتصاد، و (10) من أعضاء مجموعة العشرين G20، وتسعى اللجنة إلى تعزيز التنمية وزيادة كفاءة أداء أسواق الاوراق المالية والعقود الآجلة والأسواق الناشئة، وتوفير برامج التدريب والمساعدة التقنية للأعضاء وتسهيل تبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا والخبرات الخاصة بهذا التصنيف بين الأسواق المالية.

اللجنة الإقليمية لافريقيا والشرق الأوسط
(Africa & Middle East Regional Committee-AMERC)

وتتكون من الأعضاء الاعتياديين والمنتسبين لدول الإقليم ومن بينهم دول الخليج العربي، والدول العربية، واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، والدول الإفريقية، وتجتمع هذه اللجنة مرتين في السنة لمناقشة أهم القضايا والتطورات والمخاطر الخاصة بالإقليم.
ومن أهم إنجازات اللجنة خلال العام، تشكيلها لفريق عمل خاص بها يتولى دراسة وتحليل أهم القضايا الخاصة بالإقليم ودعم التعاون بين الأعضاء لاستقصاء أفضل الخبرات والممارسات والتجارب والنتائج الممكنة، كما تم تمثيل هذه اللجنة الإقليمية بالمجلس الرقابي لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS FOUNDATION).

مجموعة رصد فاعلية مذكرة التفاهم متعددة الأطراف
(MMoU Monitoring Group)

وتتكون من جميع الأعضاء الموقعين لمذكرة الايسكو متعددة الأطراف والتي يصل عدد أعضائها إلى أكثر من 115 عضوا، من بينهم 6 أعضاء جدد انضموا خلال عام 2017. وتقوم هذه المجموعة برصد فاعلية المذكرة والتعاون الناتج بين أطرافها، حيث يتم تحليل العديد من البيانات التي تفيد بتطوير آلية التنفيذ والتصدي لأي خلافات أو تهاون في التطبيق، بالإضافة إلى تطوير مفهوم التعاون الفعلي عند تناول ومتابعة القضايا الخاصة بتفعيل بنود المذكرة بين الأعضاء. وعليه، قامت هذه المجموعة بتدشين نسخة مطورة من مذكرة التفاهم متعددة الأطراف (ENHANCED MMOU - EMMOU) تتميز بإنفاذ أعضائها لصلاحيات أوسع نطاقا من سابقتها، مثل صلاحية تجميد الأصول والحصول على السجلات الالكترونية والهاتفية وحتى إلزام الحضور للإدلاء بالشهادة.

وقد تقدمت 12 جهة بطلب الارتقاء بعضويتها للنسخة المطورة من المذكرة خلال هذا العام وتم قبول عضو واحد وجاري النظر في باقي الطلبات التي يتوجب على المتقدم تقديم الإثباتات القانونية بتأهلهم وقدرتهم النفاذية للتطبيق.

لجان السياسات الخاصة بالمنظمة
(Policy Committees)

من أبرز ما تقدمه منظمة الايسكو هو نتاج عمل لجان السياسات لديها، وقد تم تشكيل (8) لجان ثابتة مكلفة كل منها بمجال متخصص تعمل من خلاله وتركز جهودها وخبراتها في تقديم الدراسات والأبحاث الميدانية وأفضل المعايير والمقترحات لمواكبة التطورات بأسواق رأس المال حول العالم.

أهم لجان وفرق عمل الهيئة

وفيما يلي لجان السياسات الخاصة بالمنظمة:

اللجنة رقم 1: لجنة محاسبة جهة الإصدار والتدقيق والإفصاح.
اللجنة رقم 2: لجنة تنظيم الأسواق الثانوية.
اللجنة رقم 3: لجنة تنظيم وسطاء السوق.
اللجنة رقم 4: لجنة المستثمرين الأفراد.
اللجنة رقم 5: لجنة إدارة الاستثمارات.
اللجنة رقم 6: اللجنة المعنية بالإنفاذ وتبادل المعلومات.
اللجنة رقم 7: لجنة وكالات التصنيف الائتماني.
اللجنة رقم 8: لجنة المشتقات.

2) مؤسسة وكالات الترميز الوطنية (ANNA)

تأسست في عام 1989 كمؤسسة عالمية لوكالات الترقيم الوطنية مهمتها توفير وسائل دقيقة وموثوق بها لتحديد ووصف الأوراق المالية التي يمكن استخدامها من قبل جميع الدول وأسواقها.

* أهداف المؤسسة

تهدف المؤسسة إلى أن يتحمل كل بلد مسؤولية إصدار معرفات موحدة على الصعيد العالمي وينجز أكثر بكثير منمجرد ربط الرموز بأوجه من أداة الاستثمار. ومن شأن هذه الخطوة أن تمكن رأس المال الاستثماري من التدفق بسهولة عبر الحدود، وتسهيل التبادلات الآلية الحديثة والتسوية التجارية. وبمشاركة الدول في اللغة المالية المشتركة، فإنها تضيف الكثير للفهم العالمي للفرص والمخاطر في الأسواق.

* عضوية الهيئة في المؤسسة

انضمت هيئة قطر للأسواق المالية عام 2015، حيث أن عضويات المؤسسة تشتمل على عضويتين فقط هما: عضوية كاملة وعضوية مشاركة، وعضوية هيئة قطر تعتبر عضوية كاملة ويتم الحصول عليها لمدة عامين ولها الحق في التصويت على القرارات.

وبغرض تطبيق أفضل الممارسات الدولية في تطوير الأسواق المالية وتوفير ما يحقق الاستقرار والشفافية وطمأنة وحماية المتعاملين في الأوراق المالية وخاصة تلك المتعلقة بتسهيل التداول في تنفيذ استراتيجيتها، وقعت هيئة قطر للأسواق المالية، اتفاقية شراكة مع وكالات الترميز الوطنية. وبناء على هذه الاتفاقية، تم تفويض هيئة قطر للأسواق المالية بمهمة ترقيم جميع الأوراق المالية المحلية الصادرة في الدولة مع رقم تعريف الأوراق المالية الدولي الموحد ورمز تصنيف الأدوات المالية CFI (CLASSIFICATION OF FINANCIAL INSTRUMENTS CODE)، للحصول على رقم واحد لكل نوع من الأوراق المالية المستخدمة في الداخل والخارج، والتجارة الخارجية.

وتعتبر هذه الخطوة جزءا لا يتجزأ من الجهود المتواصلة التي تبذلها الهيئة لتطوير سوق المال القطري لتصبح مركزا متميزا للخدمات المالية، ما من شأنه أن يعزز تدفق واستقطاب المستثمرين بما يتفق مع الأهداف الرئيسية. وكما أن "ISIN" و "CFI" لهما هوية معترف بها عالميا للأوراق المالية، فإنهما تمتعان بدور أساسي في جذب المستثمرين الدوليين، لا سيما المؤسسات المالية الدولية. فضلا عن دورهما في زيادة وزن التمثيل الدقيق للشركات القطرية المدرجة، مع تقليل أي خطر من التحريف أو الخلط بين الكيانات المماثلة المسماة. ويعتبر إطلاق ترقيم الأوراق المالية جزءا من خطوات هيئة قطر للأسواق المالية نحو تسهيل التعامل بسوق رأس المال القطرية.

اللجـان والمنظمـات الإقليميـة

1) اتحـاد هيئـات الأوراق الماليـة العربيـة (UASA)

إتحاد هيئات الأوراق المالية العربية
UNION OF ARAB SECURITIES AUTHORITIES

تأسس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية عام 2007 كمؤسسة تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة ولا يهدف للربح، حيث يضم في عضويته هيئات الأوراق المالية والجهات الرقابية على الأسواق.

* أهداف الاتحاد

يهدف الاتحاد إلى الارتقاء بالمستوى التشريعي والتنظيمي لأسواق الأوراق المالية العربية بما يحقق العدالة والكفاءة والشفافية.

* عضوية الهيئة في الاتحاد

انضمت هيئة قطر للأسواق المالية للاتحاد عام 2012 وهي عضو عامل حيث أن الأولوية للحصول على هذه العضوية للأسواق المالية والجهات الحكومية المسؤولة في كل بلد عربي عن تشريع وسن القوانين. كما تسلمت هيئة قطر للأسواق المالية رئاسة اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية وأصبح الرئيس التنفيذي رئيساً للاتحاد في عام 2012، حيث تقدم باقتراح بصفته رئيساً لإعادة هيكلة الاتحاد وتعديل النظام الأساسي له بما يؤدي إلى تطوير آليـة عمله وتفعيـل دوره.
وعقد الاتحاد اجتماعه السنوي عام 2017 بهدف العمل على توحيد الجهود المبذولة للوصول إلى مستويات فعالة للرقابة على المعاملات في أسواق الأوراق المالية العربية، والتعاون والتنسيق المشترك بين أعضاء الاتحاد لتحقيق أقصى قدر ممكن من الانسجام والتوافق فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة.

2) مجلس الخدمات الماليـة الإسلاميـة (IFSB)

ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD

تأسس مجلس الخدمات المالية الإسلامية عام 2003 ويعمل كهيئة دولية لوضع المعايير للهيئات التنظيمية والإشرافية المعنية بضمان سلامة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية، والتي تشمل البنوك وسوق رأس المال والتأمين.

* أهداف المجلس

يهدف مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى النهوض بصناعة الخدمات المالية الإسلامية ، وتشجيع البنوك على تطوير هذه الصناعة بشكل يتسم بالحصافة والشفافية من خلال إدخال معايير دولية جديدة أو تكييفها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، والتوصية باعتمادها.

* عضوية الهيئة في المجلس

انضمت هيئة قطر للأسواق المالية عام 2011 كعضو مشارك في مجلس الخدمات المالية الإسلامية مع كل من مصرف قطر المركزي وهيئة تنظيم مركز قطر للمال. وتهدف الهيئة من هذه العضوية إلى تعزيز الوعي بالقضايا ذات الصلة التي لها تأثير على تنظيم وإشراف على صناعة الخدمات المالية الإسلامية، كما تشارك الهيئة في المؤتمرات والحلقات النقاشية والاجتماعات السنوية الخاصة بالمجلس التي تنظم في دول مختلفة على مدار السنة.

10
سنوات من التطوير
QFMA

عز وامجاد الآباء

عز وامجاد الآباء

الهيئة على المستوى الداخلي والمحلي والدولي

الهيئة على المستوى الداخلي، والمحلي والدولي 2017

تعمل هيئة قطر للأسواق المالية بمختلف إداراتها ولجانها على تنفيذ اختصاصاتها المحددة في القانون رقم (8) لسنة 2012، ويأتي أداء الهيئة في إطار تنفيذها لرؤيتها نحو الارتقاء بأسواق رأس المال القطري لتكون نموذجا للخدمات المالية، وتحقيقا لرسالتها في حماية المستثمرين والمحافظة على استقرار ونزاهة وشفافية أسواق رأس المال، فضلا عن تنمية مستوى المهارة والمعرفة بما يدعم نمو وتنوع الاقتصاد الوطني. وقد شهد عام 2017 أداءً مميزاً على المستوى الداخلي، والمحلي، والدولي. ويمكن تلخيص أداء الهيئة وفقا لكل مستوى على النحو التالي:

داخلياً

استمرار تفعيل الهيكل التنظيمي الجديد

بناء على قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (2) لسنة 2016، تم الاستمرار في تفعيل الهيكل التنظيمي الجديد للهيئة خلال العام، وقد تم إنشاء (4) وحدات إدارية جديدة تهدف إلى المساعدة في تحقيق استراتيجية الهيئة. وهي:

1- إدارة الحوكمة والإفصاح

تم تفعيل الإدارة خلال الربع الأول من العام، وتختص بما يلي:

- مراجعة البيانات المالية للشركات والتحقق من استيفائها لمتطلبات الإفصاح، ومدى اتفاقها مع معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، وتحليلها عن الفترات المالية، ومتابعتها لتزويد الهيئة بالبيانات خلال الفترة المسموح بها، وإعداد التقارير ورفع التوصية المناسبة بشأنها.
- متابعة الشركات والجهات الخاضعة لرقابة الهيئة، والتأكد من مدى التزامها بمبادئ الإفصاح والحوكمة.
- مراجعة تقارير الحوكمة، والتأكد من إصدارها في المواعيد المحددة وفقا لنظام حوكمة الشركات، وتحديد أوجه القصور فيها.

2- إدارة الأدوات المالية الجديدة

تم تفعيل الإدارة خلال الربع الأول من العام، وتشمل أهدافها الاستراتيجية على:

- بناء القدرات المؤسسية للإدارة.
- تطوير التشريعات المنظمة للأنشطة والأطراف المختلفة بسوق رأس المال القطري.
- تعزيز وتطوير وتنمية سوق رأس المال القطري والمؤسسات المالية العاملة فيها.
- تعزيز عمق واتساع سوق رأس المال القطري من خلال اقتراح أدوات استثمارية جديدة.
- تطوير المعايير التي تحكم ممارسات الإفصاح في سوق رأس المال القطري.
- متابعة المؤشرات الرئيسية لأداء سوق رأس المال القطري.

3- إدارة التخطيط والجودة

تم تفعيل الإدارة خلال الربع الثاني من العام، ومن أهدافها الاستراتيجية:

- تعزيز الأداء المؤسسي بالهيئة:
  - * نشر ثقافة التخطيط الاستراتيجي.
  - * نشر ثقافة الجودة.
  - * نشر ثقافة الدراسات والأبحاث.
- تطوير وتوثيق السياسات والإجراءات.
- قياس رضا العملاء (الداخليين - الخارجيين).

4- وحدة المخاطر

تم تفعيل الإدارة خلال الربع الأول من العام، ويتمثل الهدف العام من هذه الوحدة في الحماية من الآثار

السلبية للمخاطر، فيما تتلخص الأهداف بما يلي:

- الرصد لتحديد المخاطر الجديدة والمتغيرة.
- فهم وتقليص أثار المخاطر.
- التركيز على المخاطر ذات الأولوية القصوى.
- ضمان اتخاذ القرارات المناسبة.
- الاتصال بالجهات المعنية بوضوح بشأن المخاطر.
- توثيق دقيق للمخاطر.
- ضمان استمرارية العمل.

دعم عملية التقطير

في ضوء الأهداف الاستراتيجية لإدارة الموارد البشرية للعام 2017، وخطة العمل للهدف الاستراتيجي الثامن (تطوير رأس المال البشري) ضمن الخطة الاستراتيجية للهيئة (2017-2022)، قامت الهيئة بدعم عملية التقطير ضمن نطاق أوسع (زيادة معدل التقطير النوعي والفعال) حيث تم تعيين (18) موظفا قطريا خلال عام 2017، من إجمالي المعينين بالهيئة وعددهم (21) موظفا وبنسبة وصلت إلى (86%) من التعيينات الجديدة.

تنوع برامج التدريب والتطوير الوظيفي

1- برنامج كوادر

وهو مبادرة تعليمية فريدة ومبتكرة تتكون من برنامج تدريبي لمدة (4) أشهر صمم خصيصاً لقادة الأعمال المرتقبين وصناع القرار في قطاع الخدمات المالية الناشئة في قطر وهو موجه إلى حديثي التخرج، ويعمل "كوادر" على تزويد كل مشارك بالمهارات والكفاءات العملية في مجالات متعددة لدى قطاع الخدمات المالية. وقد تم ترشيح ثلاثة موظفين قطريين من الملتحقين حديثاً بالهيئة، ويتم تنفيذ البرنامج عن طريق أكاديمية قطر للمال والأعمال وهو نتاج تعاون فعّال بين أكاديمية قطر للمال والأعمال وهيئة مركز قطر للمال، وقطاع الخدمات المالية، فضلاً عن العديد من المؤسسات الأكاديمية البارزة.

2- برنامج المقدمة الدولية للأوراق المالية والاستثمار

تم إلحاق (16) موظفا من موظفي الهيئة، منهم (15) موظفا قطريا، وموظفا واحد ا غير قطري، في برنامج الهيئة التأهيلي المرحلة الأولى "المقدمة الدولية للأوراق المالية والاستثمار" CISI وذلك لتزويدهم بالمعارف الأساسية التي يقوم عليها العمل في الهيئة وبخاصة في الإدارات التخصصية تمهيداً لإلحاقهم بالمراحل اللاحقة للبرنامج.

3- البرنامج التدريبي لشاغلي الوظائف القيادية الإشرافية

التحق موظفون من الهيئة من شاغلي الوظائف القيادية من القطريين بهذا البرنامج الذي يعقد في معهد الإدارة العامة ويستمر لمدة عشرة أشهر وبمعدل ثلاثة أيام تدريبية في الشهر حسب خطة معدة مسبقاً من المعهد.

4- خطة ربط المسار التدريبي بالمسار الوظيفي

تم إلحاق عدد (9) موظفين قطريين في برامج المسار الإداري وفقاً لدرجاتهم الوظيفية وحسب خطة معهد الإدارة العامة التابع لوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، كما تم أيضاً إلحاقهم ببرامج المسار التخصصي حسب خطة المعهد ورؤية الهيئة كأحد اشتراطات ترقية الموظفين القطريين حالياً.

تطبيق سياسة الإحلال والتوطين

بدأت الهيئة منذ عام 2016 بالتنسيق مع إدارة الابتعاث الحكومي (بوزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية) في تطبيق سياسة الإحلال والتوطين لتزويد الهيئة باحتياجاتها من التخصصات العلمية المختلفة التي تحتاجها الهيئة والأعداد المطلوبة في كل تخصص حيث بلغ عدد المبتعثين خلال العام (26) طالبا قطريا في تخصصات مختلفة، وذلك بهدف شغل وظائف في الهيئة مستقبلاً، وقد تم تعيين (3) طلاب منهم بالفعل خلال العام والذين أتموا برنامج الابتعاث بنجاح.

الهيئة على المستوى الداخلي، والمحلي والدولي 2017

الانتهاء من تطوير نظام النسخ الآلي لبيانات بورصة قطر وشركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية:

نظراً لتطور متطلبات الهيئة من التقارير كماً وكيفاً، فقد تم تعريف مجموعة جديدة من البيانات ليتم نسخها آليا من قواعد بيانات بورصة قطر وشركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية إلى قاعدة بيانات الهيئة وذلك من خلال نظام النسخ الآلي، حيث تم الانتهاء من المرحلة الأخيرة.

محلياً

تنفيذ مراحل برنامج الصحة في أماكن العمل

من أجل توفير بيئة صحية مناسبة للموظفين، قامت الهيئة بالتعاون مع وزارة الصحة العامة بتنفيذ مراحل برنامج الصحة في أماكن العمل لموظفي الهيئة.

تدشين الخطة الاستراتيجية الثانية لتنظيم القطاع المالي (2017-2022)

قامت الهيئة بالتعاون مع كل من مصرف قطر المركزي وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، بتدشين الخطة الاستراتيجية الثانية (2017-2022) للقطاع المالي، في نهاية العام والتي تعتبر بمثابة خارطة طريق، بما يعكس توجهات دولة قطر نحو المستقبل من أجل بناء قطاع مالي سليم ومرن من شأنه أن يعزز النمو الاقتصادي المستدام. وترتكز الخطة على خمسة أهداف رئيسية تسعى كافة الأطراف في القطاع المالي لتحقيقها استكمالا للأهداف التي حُققت للخطة الاستراتيجية الأولى والتي شهدت البنية المالية خلالها تطويرا كبيرا في عدة مجالات.

تدشين استراتيجية أمن المعلومات في القطاع المالي (2017-2021)

قامت الهيئة بالتعاون مع كل من مصرف قطر المركزي وهيئة تنظيم مركز قطر للمال وشركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية ومركز قطر للمعلومات الائتمانية، في إعداد خطة استراتيجية أمن المعلومات في القطاع المالي (2017-2021)، وتم اعتماد الاستراتيجية من قبل سعادة محافظ مصرف قطر المركزي رئيس لجنة أمن المعلومات في القطاع المالي، والتي تستند إلى رؤية تعزيز وصيانة أمن المعلومات من أجل فضاء إلكتروني أكثر مرونة وأمانا لحماية القطاع المالي في قطر.

الإصدارات التشريعية للهيئة

في إطار تأسيس بنية قانونية وتنظيمية ورقابية مشجعة للاستثمار في الأوراق المالية، شهد عام 2017 نشاطاً تشريعياً هاماً، حيث أصدرت الهيئة خلال العام عددا من القواعد والضوابط والنظم التشريعية التي تساهم في تفعيل دور الهيئة التنظيمي والرقابي والإشرافي وحماية المستثمر، وفيما يلي **التشريعات التي صدرت** خلال عام 2017:

- قرار رقم (1) بإصدار ضوابط تحول الشركات إلى شركة مساهمة عامة لغاية إدراجها في السوق المالية.
- قرار رقم (2) بتعديل بعض أحكام نظام طرح وإدراج الأوراق المالية الصادر بقرار رقم (3) لسنة 2010.
- قرار رقم (3) بتعديل بعض أحكام نظام طرح وإدراج الأوراق المالية في السوق الثانية الصادر بقرار رئيس مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (2) لسنة 2011.
- قرار رقم (4) بشأن إصدار قواعد صانع السوق.
- قرار رقم (5) بإصدار إجراءات التشغيلية لصناديق الاستثمار المتداولة (إجراءات عملية البيع على المكشوف المغطى).
- قرار رقم (6) بإصدار الضوابط الخاصة بأسهم تحفيز الموظفين في الشركات المساهمة المدرجة من خلال تملك أسهم في الشركة المدرجة.
- قرار رقم (7) بإصدار إجراءات إلغاء شركة مساهمة عامة مدرجة في السوق الرئيسية لتحول نوع الشركة.

وقامت الهيئة كذلك بالعديد من **الأنشطة** التي من شأنها تعزيز دورها التشريعي ومن أهمها:

- إجراءات عدم إيقاف التداول يوم الجمعية العامة.
- تعديل إجراءات لجنة التحقيق وإجراءات الشكاوى.
- إعداد نظام الحوكمة.
- الاشتراك في مراجعة مشروعي قانون العقود المالية وقانون التسويات النهائية للمدفوعات.
- توحيد وحدة المزايدة في التداولات على الأسهم بالسوق الرئيسية ببورصة قطر، لتصبح درهما واحدا لكافة الأسهم المدرجة بغض النظر عن سعر كل منها.
- الموافقة المبدئية على نظام الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية وتتخذ الإجراءات اللازمة بهذا الشأن لاحقا على ضوء تعديل قانون الشركات التجارية المعمول به حاليا.
- الموافقة المبدئية على نظام ادراج أسهم الشركات المساهمة الخاصة، وطرحه للمزيد من التشاور والبحث.
- الموافقة المبدئية على قواعد المحللين ومديري الاستثمار في الأوراق المالية، وطرحه للتشاور مع الأطراف المعنية.

إصدار النظام الجديد لحوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

قامت الهيئة بإصدار نظامها الجديد لحوكمة الشركات وذلك وفقا لاحتياجات السوق، وقد تم خلال الربع الثاني من العام نشر نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية عن هيئة قطر للأسواق المالية بالجريدة الرسمية في عددها السادس. وقد تواصلت الهيئة مع جميع الجهات المعنية بتطبيق نظام الحوكمة وخاصة منها الشركات المدرجة ومراقبين الحسابات، للوقوف على مدى توفيق الشركات لأوضاعها لتتلاءم مع نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، وفي هذا الخصوص، عقد أول مؤتمر للحوكمة في قطر خلال شهر نوفمبر والذي تخلل أعماله تدشين دليل (تقارير الحوكمة)، مع جلسات نقاشية حول ما يخص النظام وبنوده.

الهيئة على المستوى الداخلي، والمحلي والدولي 2017

ترخيص شركات خدمات مالية جديدة

تم خلال العام الترخيص لـ(3) شركات جديدة لمزاولة أنشطة الخدمات المالية، ليصبح بذلك عدد شركات الخدمات المالية في السوق القطري (19) شركة. **وهي:**

- شركة أموال ذ.م.م لمزاولة نشاط إدارة الاستثمار.
- شركة بي كا أف لمزاولة نشاط إدارة إصدار الأوراق المالية.
- كيو إن بي كابيتال ذ.م.م لتقديم المشورة بشأن الأوراق المالية، وإدارة إصدار الأوراق المالية.

تعديل نظم قواعد وإجراءات لجنة التحقيق والشكاوى

قامت الهيئة خلال العام بالعمل على تعديل نظم قواعد وإجراءات الشكاوى وإجراءات لجنة التحقيق لتحديثها وضمان مواكبتها للتطورات والتغيرات التقنية والتشريعية التي طرأت على السوق المحلي، حيث أن هذه القواعد والإجراءات صدرت خلال العام 2009، وقد تم إصدار عدة تشريعات قانونية للهيئة خلال الفترة اللاحقة والتي كان أهمها القانون المعمول به حاليا رقم (8) لسنة 2012 بشأن هيئة قطر للأسواق المالية، والذي أضاف الكثير من الإجراءات القانونية المتعلقة بالعقوبات والإجراءات التحفظية، واعتماد العديد من وسائل الإثبات في قضايا الأوراق المالية وخصوصا الوسائل الإلكترونية.

تلقي ودراسة شكاوى المتعاملين في السوق واتخاذ الإجراءات اللازمة

تقوم الهيئة بتلقي الشكاوى ودراستها واتخاذ الإجراءات اللازمة لضبط المخالفات المرتكبة من قبل الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة. وخلال العام تلقت الهيئة عدد (15) شكوى، تم الفصل في (10) شكاوى منها.

التحقيق في المخالفات لقانون الهيئة واللوائح والتشريعات:

تقوم الهيئة بالتحقيق في المخالفات لقانون الهيئة واللوائح والتشريعات ذات الصلة بالأوراق المالية، وتقوم كذلك بالتنسيق مع الهيئات الرقابية في التحقيقات المتعلقة بمخالفة التشريعات ذات الصلة بالاوراق المالية. وخلال العام قامت الهيئة بالتحقيق في (34) مخالفة أحيل (23) منها إلى لجنة المحاسبة، وتم التسوية في (6) منها، والتنبيه في واحدة.

التفتيش والرقابة على شركات الخدمات المالية، والأسواق المالية، وجهات الإيداع، وغيرها من الجهات الأخرى المرخص لها

تقوم الهيئة بشكل دوري ومفاجيء بالتفتيش على المتعاملين بالأسواق المالية وإعداد التقارير بالنتائج. وتقوم كذلك بالتفتيش على الإجراءات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأنظمة ذات الصلة. وتقوم الهيئة أيضاً بالرقابة المستندية على مدى التزام المتعاملين بالسوق بالنظام والتشريعات القانونية الصادرة عن الهيئة، ومراقبة عمليات التداول، ومن ثم إصدار التقارير عنها.

تعزيز وعي المستثمرين

تسعى الهيئة باستمرار تنمية الفكر الاستثماري للمتعاملين بالأسواق المالية القطرية من خلال عقد ورشات عمل متخصصة، والمشاركة في برامج تثقيفية وطنية، ورعاية المؤتمرات والمعارض ذات الصلة، والتواصل مع كل الجهات والمؤسسات من أجل تحقيق أهداف الهيئة وإيصال رسالتها بشكل دقيق وسليم.

مشاريع التطوير التكنولوجي

قامت الهيئة خلال العام بتطوير الوسائل التكنولوجية الحديثة، من خلال إنجاز **أهم المشاريع** التالية:

- **مشروع** تطوير البوابة الإلكترونية الجديدة للهيئة والذي تم الانتهاء من مرحلته الثانية خلال 2017، حيث يقوم هذا الجزء من البوابة الإلكترونية بتجميع البيانات المطلوبة إلكترونيا من شركات الخدمات المالية والشركات المدرجة في بورصة قطر بهدف الرقابة والتحليل.
- **مشروع** تطوير أمن تكنولوجيا المعلومات في هيئة قطر للأسواق المالية، والمستمر على مدى سنوات استراتيجية الهيئة (2017-2022)، علما أن الجزء الخاص بعام 2017 قد تم الانتهاء منه.

مشاركة ومتابعة فحص تنفيذ خطة استمرارية الأعمال لبورصة قطر

تقوم بورصة قطر بوضع خطة سنوية لاختبار استمرارية العمل، وتقوم الهيئة ممثلة في إدارة نظم المعلومات وإدارة التفتيش والرقابة بالمشاركة ومتابعة تنفيذ الخطة بوصفها جهة متلقية للبيانات من بورصة قطر وبصفتها الرقابية على البورصة.

الهيئة على المستوى الداخلي، والمحلي والدولي 2017

دولياً

تسعى هيئة قطر للأسواق المالية من خلال عضوياتها في أهم المنظمات الدولية، والجهات المتخصصة، ومن خلال مذكرات التفاهم الثنائية أو متعددة الأطراف، إلى تطوير نظم سوق المال القطري، والارتقاء بالتصنيف الدولي، ومن أهم ما قامت به الهيئة خلال العام على الصعيد الدولي، ما يلي:

أولاً:
مذكرات التفاهم الثنائية ومتعددة الأطراف

تحرص الهيئة على تفعيل المذكرات الموقعة وفقا لاستراتيجية الهيئة والبحث عن أفضل الممارسات والخبرات الدولية وذلك من خلال متابعة المذكرات التي يجري اعتمادها لضمان سرعة التوقيع والتفعيل، ودراسة وإعداد مذكرات تفاهم بين الهيئة والمؤسسات المالية العاملة في قطاع سوق رأس المال المحلي، لتواكب التطورات والتغييرات على المستويين المحلي والدولي. وقامت الهيئة خلال العام بما يلي:

توقيع مذكرة تفاهم مع هيئة السوق المالية التونسية

وقعت الهيئة في مدينة تونس مذكرة تفاهم مع نظيرتها هيئة السوق المالية التونسية، وذلك خلال الاجتماع السنوي (11) لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية. وتهدف المذكرة إلى وضع إطار للتعاون بين الهيئتين وتسهيل تبادل المعلومات بينهما لإنفاذ وضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة المتعلقة بالأوراق المالية. بالإضافة إلى تعزيز حماية المستثمرين ونزاهة أسواق الأوراق المالية من خلال إنشاء قنوات اتصال وتعزيز التفاهم المتبادل، وتبادل المعلومات التنظيمية والتقنية.

وتركز المذكرة على تبادل الخبرات وتعزيز وتنمية كفاءة ودقة الوسطاء، والمتعاملين، ومقدمي المشورة في الأوراق المالية بالإضافة إلى التعاون في الكشف عن التلاعب بالأسواق واستخدام المعلومات الداخلية، وغيرها من ممارسات الغش والخداع المتعلقة بإصدار الأوراق المالية للشركات المدرجة والتعامل فيها، واتخاذ كافة الإجراءات والتدابير اللازمة لمجابهتها.

اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوقيع اتفاقيات جديدة خلال عام 2018

تقوم الهيئة بالإعداد والتحضير لكل ما يلزم لتوقيع اتفاقيات ومذكرات التفاهم مع الهيئات المشرفة والمنظمات الدولية حول العالم، ومن ضمن تلك التحضيرات، قامت الهيئة خلال العام بالتحضير لكل من:

- الهيئة المغربية لسوق الرساميل: جرى التواصل بين الهيئتين والاتفاق على صيغة نهائية لمذكرة التفاهم الثنائية، وتم الحصول على الاعتماد اللازم من الجهات المعنية للمضي نحو توقيع المذكرة وتفعيل بنودها.
- الهيئة السويسرية (FINMA): تم الاتفاق على استبدال

مذكرة التفاهم الثنائية بتفعيل بنود مذكرة الايسكو متعددة الأطراف، نتج عنها اعتماد اشتراك بورصة قطر في السوق السويسرية.

- جمعية أسواق المال العالمية (ICMA): جرى التواصل بين الجهتين، وتم التوصل إلى صيغة متفق عليها لمذكرة تفاهم ثنائية تساهم في تحقيق الاهداف الاستراتيجية للهيئة.

ثانياً:

التعاون المستمر مع المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية - الآيسكو

تقوم الهيئة بتفعيل التعاون المستمر بين الهيئة والمنظمة وأعضائها، بالرد على طلباتهم، وتفعيل مذكرة التفاهم المتعددة الأطراف الخاصة بمنظمة الأيسكو، والمشاركة في مشاريعهم، واجتماعاتهم، ومحافلهم بما يتناسب مع استراتيجية الهيئة. وقد شاركت الهيئة خلال العام في العديد من الأنشطة الخاصة بالمنظمة.

ثالثاً:

التعاون المشترك مع مؤسسة وكالات الترميز الوطنية (ANNA)

تقوم الهيئة بالتعاون مع المؤسسة بإصدار أرقام تعريف دولية، حيث أصدرت خلال العام نحو (46) رقما تعريفيا دوليا.

رابعاً:

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)

تقوم الهيئة بالتعاون مع المنظمة والتي تعمل بدورها مع لوائح البورصات والأوراق المالية في منطقة الشرق الأوسط.

وكجزء من هذا العمل، قامت المنظمة بإنشاء فريق عمل من بورصات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لحوكمة الشركات في عام 2011. وكان الهدف الرئيسي من هذا الفريق تسهيل الحوار بين البورصات العربية حول القضايا المتعلقة بتنمية أسواق رأس المال وحوكمة الشركات.

خامساً:

مشاركة الهيئة في المؤتمرات، والاجتماعات، والورش الإقليمية والدولية

تسعى الهيئة باستمرار إلى المشاركة في المؤتمرات، والاجتماعات، والورش على المستوى الإقليمي والدولي، وذلك لتفعيل دورها والسعي نحو تطورها، ومن هذه المشاركات:

- اجتماعات وورش دول مجلس التعاون الخليجي.
- اجتماعات اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية.
- مؤتمر الاتحاد الدولي للبورصات عن المقاصة والمشتقات.
- مؤتمرات واجتماعات منظمة الأيسكو.

سادساً:

تبادل المعلومات والمشاركة في الدراسات الإقليمية والدولية الواردة للهيئة

تحرص الهيئة باستمرار على التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية من خلال المشاركة في دعم جهودها المستمرة في تطوير النظم والمعايير العالمية والقيام بالدراسات المتخصصة، وذلك من خلال الرد على جميع الاستفسارات والاستبيانات الواردة من المنظمات والمؤسسات خلال الفترة الزمنية المطلوبة.

وقد قامت الهيئة خلال العام بالمشاركة في أكثر من (25) دراسة في صورة (15) استفسارا و (11) استبيانا، إيماناً من الهيئة بأهمية دور الشفافية وتبادل المعلومات والتعاون الدولي للارتقاء بالأسواق المالية.

10
سنوات من التطوير
QFMA

قطر
الرجال الأولين

إحصائيات أعمال الهيئة 2017

إحصائيات أعمال الهيئة 2017

الأفراد المعتمدون من الهيئة والمرخص لهم

	اسم الشركة	2017	2016
1	رئيس مجلس إدارة	5	1
2	عضو مجلس إدارة	21	3
3	مدير عام	3	2
4	نائب مدير عام	-	1
5	مدير استثمار	1	3
6	مسؤول الالتزام	-	2
7	مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال	1	2
8	نائب مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال	-	1
9	مدير عمليات المكاتب الخلفية	1	1
10	مدير حساب	-	1
11	مدير تداول	3	2
12	مدير مالي	1	1
13	ممثل وسيط	2	5
14	ممثل أمين حفظ	6	1
15	مدقق داخلي	3	-
16	مستشار مالي	1	-
17	محلل مالي	-	1
	الإجمالي الكلي	48	27

الأنشطة المرخصة من قبل الهيئة لشركات الخدمات المالية خلال العام

نوع النشاط	عدد التراخيص	اسم الشركة
• التداول بالهامش	1	• شركة كيو إن بي للخدمات المالية
• إدارة الاستثمار في الأوراق المالية	2	• أموال ذ.م.م • دلالة للوساطة
• إدارة اصدار الاوراق المالية	2	• بي كا أف • كيو ان بي كابيتال ذ.م.م
• تقديم المشورة بشأن الأوراق المالية	2	• شركة قطر للأوراق المالية • كيو ان بي كابيتال ذ.م.م

إحصائيـات التفتيـش على الأسـواق الماليـة

التفتيش على شركات الخدمات المالية

البيـــــان	2017	2016
عـدد الشركـات التي تمت زيـارتها	10	11
عـدد الزيـارات التفتيشية الدوريـة	17	18
عـدد الزيـارات التفتيشية المفاجئـة	3	8
عـدد الزيـارات التفتيشية المختصة	3	-
عـدد التقاريـر المرفوعـة	14	14

التفتيش المتعلق بغسل الاموال وتمويل الإرهاب

البيـــــان	2017	2016
عـدد الشركـات التي تمت زيـارتها	10	17
عـدد الزيـارات التفتيشية الدوريـة	17	17
عـدد التفتيش المكتبـي	37	42
عـدد التقاريـر المرفوعـة	14	14

إحصائيات
أعمال الهيئة
2017

إحصائيات الرقابة على الأسواق المالية

البيان	2017	2016
عدد التقارير الرقابية المرفوعة	11	14
عدد البرامج الآلية التي تم تطويرها	8	9

إحصائيات الشكاوى

البيان	2017	2016
عدد الشكاوى	15	23
الشكاوى التي تم الفصل فيها	10	23
الشكاوى التي لم يتم الفصل فيها	5	-

إحصائيات التحقيق

البيان	2017	2016
عدد التحقيقات	34	21
التحقيقات التي تم إحالتها إلى لجنة المحاسبة	23	11
التحقيقات التي تم حفظها	-	3
التحقيقات التي انتهت بالإنذار	-	3
التحقيقات التي انتهت بالتسوية	6	3
التحقيقات التي انتهت بالتنبيه	1	-
التحقيقات التي انتهت بأخذ تعهدات	-	-
التحقيقات التي لم يتم الفصل فيها	2	-
التحقيقات التي انتهت بإجراءات أخرى	2	1

إحصائيـات المحاســبة

البيـــــان	2017	2016
عـدد المخالفات التي وردت إلى لجنـة المحاسبة	25	11
عـدد المخالفات التي تم البـت فيها	1	10

إحصائيـات التظلمـات

البيـــــان	2017	2016
عـدد التظلمات التي تـم قيـدها بسجل التظلمـات	2	5
عـدد طلبـات وقـف التنفيـذ التي قدمت إلى اللجنـة	2	5
إجمالـي عـدد التظلمات وطلبـات وقـف التنفيذ التي نظـرتها اللجنة	14	10
إجمالـي عـدد التظلمات وطلبـات وقـف التنفيذ التي تـم الفصل فيها	14	-
إجمالـي عـدد التظلمات وطلبـات وقـف التنفيذ التي ما تـزال قيد نظـر اللجنـة	-	10
عـدد جلسـات اللجنـة	6	2
عـدد اجتماعات اللجنـة	6	2

إحصائيـات الترقيـم الدولـي للأوراق الماليـة

البيـــــان	2017	2016
إصدار رقـم دولـي للأسـهم	1	1
إصدار رقـم دولـي لحقـوق الاكتتـاب	1	2
إصدار رقـم دولـي للسـندات الحكوميـة	8	16
إصدار رقـم دولـي لأذونـات الخزانـة*	35	36
إصدار رقـم دولـي لصـندوق اسـتثماري	1	-
إجمالـي الإصدارات	**46**	**55**

*خـلال عـام 2017 تـم إدراج (35) ورقـة ماليـة من أصـل (46) طلبـا مقـدم تـم إصدار رقـم تعريـف دولـي لـه

إحصائيات أعمال الهيئة 2017

إحصائيات الإدراج والاستحواذ

البيان	2017	2016
عدد الشركات التي تم إدراج أسهمها	-	1
طلبات الإدراج لحقوق الاكتتاب	1	2
عدد الشركات التي تم طرح وإدراج أسهمها	1	-
طلبات إدراج وحدات صناديق الاستثمار	2	-
طلبات الاستحواذ والاندماج	12	20

أنشطة التدريب للعاملين بالهيئة

البيان	2017				2016			
	ورشة عمل	برنامج تدريبي	أخرى	الإجمالي	ورشة عمل	برنامج تدريبي	أخرى	الإجمالي
التدريب الداخلي	15	108	12	135	14	84	3	101
التدريب الخارجي	2	4	25	31	10	14	15	39
الإجمالي	17	112	37	166	24	98	18	140

إجمالي عدد موظفي الهيئة ونسبة التقطير

البيـــــان	عـدد الموظـفين حتى نهاية عام 2017	النسبة من الإجمالي حتى نهاية عام 2017 %
الموظفون القطريون	60	54
الموظفون غير القطريين	52	46
إجمالـــي موظفي الهيئـة	112	100

البيـــــان	عـدد التعيينـــات خلال عـام 2017	النسبة من الإجمالي خلال عـام 2017 %
الموظفون القطريون	18	86
الموظفون غير القطريين	3	14
إجمالـــي موظفي الهيئـة	21	100

10
سنوات من التطوير
QFMA

وحمائم اليوم السلام

جوارح يوم الفداء

PERFORMANCE OF QATARI SECURITIES MARKET

ملخص أداء سوق الأوراق المالية القطرية

2017

ملخص أداء سوق الأوراق المالية القطرية

Equity Market Indices

مؤشرات سوق الأسهم

General Index

المؤشر العام

Change % التغير	2016	2017
-18.33	10,436.76	8,523.38

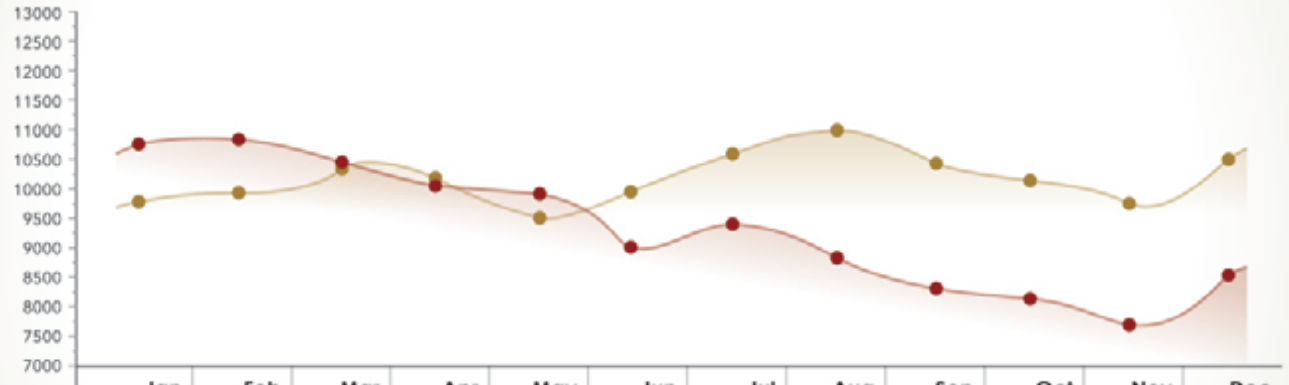

	Jan	Feb	Mar	Apr	May	Jun	Jul	Aug	Sep	Oct	Nov	Dec
QSE 2017	10,597.22	10,702.12	10,390.60	10,064.35	9,901.38	9,030.44	9,406.06	8,800.56	8,312.43	8,165.06	7,714.26	8,523.38
QSE 2016	9,481.30	9,892.32	10,376.20	10,186.18	9,538.77	9,885.22	10,603.96	10,989.79	10,435.46	10,172.95	9,793.83	10,436.76

Market Capitalization (QR Billion)

القيمة السوقية (بالمليار ريال قطري)

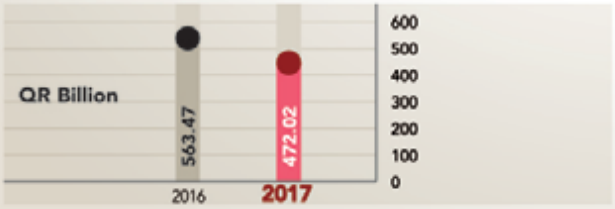

Change % التغير	2016	2017
-16.23	563.47	472.02

Performance of Qatari Securities Market

Average Figures per Day

معـدل التـداول اليومـي

	Change % التغيـر	2016	2017	
Average Traded Value (Million QR)	-3.20	277.06	268.20	معـدل قيمـة التـداول (مليون ريـال قطري)
Average Traded Volume (Million Share)	26.39	7.90	9.98	معـدل كميـة التـداول (مليـون سـهم)
Average no. Transactions	-15.67	4,005.96	3,378.11	معدل الصفقـات المنفـذة

Average Traded Value per Day

(Million QR)

معدل قيمـة التـداول اليومـي

(بالمليون ريـال قطري)

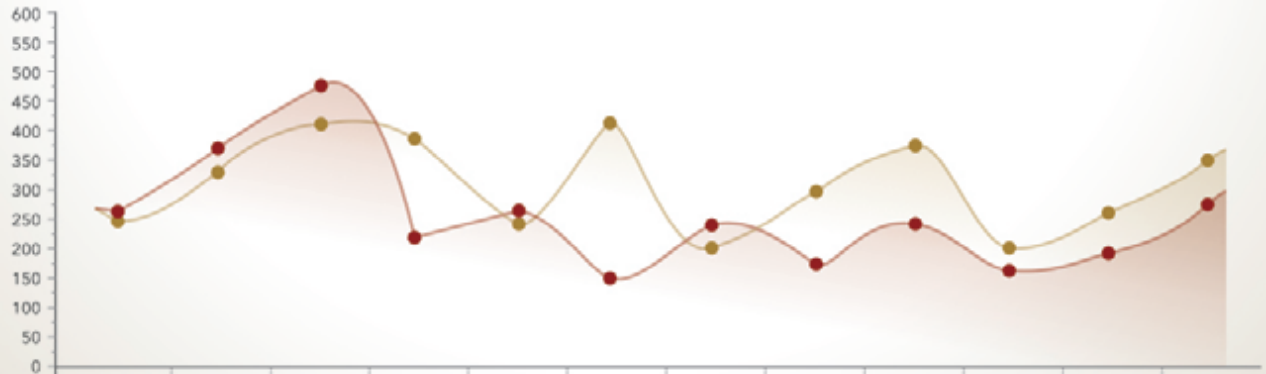

	Jan	Feb	Mar	Apr	May	Jun	Jul	Aug	Sep	Oct	Nov	Dec
2017	261.67	353.84	490.08	222.41	258.09	410.36	248.89	170.22	235.35	157.46	193.30	274.03
2016	240.46	328.49	412.73	362.34	237.65	149.16	215.31	295.61	370.89	203.77	264.63	269.08

ملخص أداء سوق الأوراق المالية القطرية

Summary of Market Activity

ملخص نشاط السوق

	Change % التغير	2016	2017	
No. of Listed Companies	2.27	44	45	عدد الشركات المدرجة
General Index (Point)	-18.33	10,436.76	8,523.38	المؤشر العام (نقطة)
Market Cap (Billion QR)	-16.23	563.47	472.02	القيمة السوقية (بالمليار ريال قطري)
Trading Value (Billion QR)	-3.98	68.99	66.25	قيمة التداول (بالمليار ريال قطري)
Trading Volume (Billion shares)	24.74	1.98	2.47	عدد الأسهم المتداولة (بالمليار سهم)
No. of Transactions	-16.35	997,482	834,394	عدد الصفقات المنفذة

Listed Shares

الأسهم المدرجة

	Change % التغير	2016	2017	
No. of Listings	-9.09	11	10	عدد الإدراجات
No. of Listed Shares (Million Share)	-18.37	443.62	362.11	عدد الأسهم المدرجة (بالمليون سهم)

Performance of Qatari Securities Market

Listed Shares 2017 — الأسـهم المدرجـــة 2017

	المجموع TOTAL	إدراجات من حقوق الاكتتاب Rights Issue Listings	إدراجات جديدة New Listings	أسهم مجانية Bonus Shares	
No. of Listings	10	2	1	7	عـدد الإدراجـات
No. of Listed Shares (Million Share)	362.11	110.50	83.00	168.61	عـدد الأسـهم المدرجـة (بالمليـون سـهم)

Traded Rights Issue — حقـوق الاكتتـاب المتداولـة

Company	عدد الصفقات المتداولـة No. of Transactions	عدد الاسهم المتداولة Traded Volume (Million - بالمليـون)	القيمـة المتداولـة Traded Value (Million QR - مليون ريال قطري)	الشـركـــة
Doha Bank	1,681	3.53	16.94	بنـــك الدوحـة
TOTAL	1,681	3.53	16.94	الإجمالـــي

يعد استاد الثمامة، والذي استوحي تصميمه من القحفية، من الاستادات المرشحة لاستضافة مباريات بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 حتى الدور ربع النهائي. وتتولى بناء الاستاد اللجنة العليا للمشاريع والإرث، وهي الجهة المسؤولة عن تنفيذ مشاريع البنية التحتية اللازمة، إضافة إلى تخطيط وعمليات الدولة المستضيفة، والتي تمكّن قطر من استضافة نسخة تاريخية مذهلة من بطولة كأس العالم لكرة القدم في 2022

AL THUMAMA STADIUM استاد الثمامة

With a design based on the gahfiya, Al Thumama Stadium is a proposed venue for 2022 FIFA World Cup Qatar™ matches through to the quarter-finals. The stadium is being built by the Supreme Committee for Delivery & Legacy (SC), the organisation responsible for the delivery of the required infrastructure and host country planning and operations for Qatar to host an amazing and historic 2022 FIFA World Cup™

إحصاءات قطاعات السوق القطرية

No. of Listed Companies by Sectors

عدد الشركات المدرجة في القطاعات

SECTOR	% النسبة للمجموع % Percentage to Total	عدد الشركات المدرجة No. of Listed Companies	القطاع
Banking & Financial Services	28.89	13	البنوك والخدمات المالية
The Consumer Goods & Services	20.00	9	الخدمات والسلع الاستهلاكية
Industrials	20.00	9	الصناعات
Insurance	11.11	5	التأمين
Real Estate	8.89	4	العقارات
Transportation	6.67	3	النقل
Telecoms	4.44	2	الاتصالات
TOTAL	100	45	الإجمالي

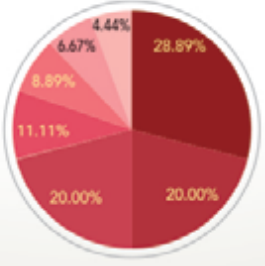

Statistics of Qatari Market Sectors

Trading Activity by Sector — نشـاط التـداول القطاعـي

SECTOR	عدد الصفقات المتداولة No. of Transactions	عدد الأسهم المتداولة Traded Volume (Million - بالمليـون)	القيمـة المتداولـة Traded Value (Million QR - مليون ريال قطري)	القطـــاع
Banking & Financial Services	283,685	766.55	26,634.47	البنـوك والخدمـات الماليـة
The Consumer Goods & Services	80,096	91.23	5,504.18	الخدمات والسلع الاستهلاكيـة
Industrials	167,028	363.97	11,250.54	الصنـاعـات
Insurance	25,067	57.81	2,800.364	التأميـن
Real Estate	136,188	514.55	9,209.69	العقـارات
Telecoms	75,801	539.31	6,716.74	الاتصـالات
Transportation	66,529	132.06	4,130.11	النقـل
TOTAL	**834,394**	**2,465.48**	**66,246.09**	**الإجمالـي**

Market Capitalization & Indices for Sectors — القيمـة السوقيـة ومؤشـرات القطاعات

SECTOR	مؤشر السعر إلى العائد P.E. Ratio (Times - مـرة)	ريـــع السهم Earnings per Share %	معدل الدوران Turnover %	القيمـة السوقيـة Market Cap (Million QR - مليون ريال قطري)	القطـــاع
Banking & Financial Services	10.46	3.59	12.56	212,057.07	البنـوك والخدمـات الماليـة
The Consumer Goods & Services	11.68	6.51	26.30	20,929.41	الخدمات والسلع الاستهلاكيـة
Industrials	17.55	4.48	9.86	114,083.80	الصنـاعـات
Insurance	24.71	3.14	13.61	20,573.23	التأميـن
Real Estate	13.07	5.42	18.19	50,627.77	العقـارات
Telecoms	21.91	3.13	18.74	35,849.15	الاتصـالات
Transportation	13.35	5.86	23.07	17,907.32	النقـل
TOTAL	**13.02**	**4.16**	**14.03**	**472,024.75**	**الإجمالـي**

ملكيـة
الأسهـم

Equity
Ownership

Equity Ownership Percentage
(By Investors)

نسـب ملكيـة الأسـهم
(بحسب فئـات المستثمرين)

Qatari Investors	2016	2017	المستثمرون القطريون
Individuals	27.53%	27.26%	الأفـراد
Non-governmental Institutions	34.70%	34.72%	المؤسسات غير الحكومية
Governmental Institutions	29.24%	29.11%	المؤسسات الحكوميـة
TOTAL	91.47%	91.09%	الإجمالـي

Non-Qatari Investors	2016	2017	المستثمرون غير القطريين
Individuals	2.10%	2.19%	الأفـراد
Institutions	6.43%	6.72%	المؤسسـات
TOTAL	8.53%	8.91%	الإجمالـي

أدوات الدين الحكومية

Government Debt Instruments

أذونات الخزينة المدرجة والمتداولة

Treasury Bills Listed and Traded

أذونات الخزينة (بالمليون ريال قطري)	2017	2016	التغير % Change	T. Bills (Million QR)
أذونات الخزينة المدرجة	12,750	9,640	32.26	Listed T. Bills
أذونات الخزينة المتداولة	932.40	-	-	Traded T. Bills

السندات الحكومية المدرجة والمتداولة

Government Bonds Listed and Traded

السندات الحكومية (بالمليون ريال قطري)	2017	2016	التغير % Change	G. Bond (Million QR)
السندات الحكومية المدرجة	12,575	6,475	94.21	Listed G. Bonds
السندات الحكومية المتداولة	3,555.86	3,037.85	17.05	Traded G. Bonds